روناهي
عين الحقيقة

@rojnameyaronahi2011
@NewspaperRonahi
ronahinewspaper
rojnama ronahi

rojnama ronahi
ronahi_newspaper
www.ronahi.net
+963 938541707

r.ronahi2011@gmail.com
ronahinewspaper@gmail.com
+963 984370218
+963 052 423165

مؤسسة روناهي للنشر والتوزيع
shrktronahi@gmail.com
٠٢٤٣٧٤١٩٦ (المكتب الرئيسي)
(المكتلو - حي العربي، طريق عامودا شارع روناهي/الفرندة)

موسم الجبن البلدي... تقاليد الأجداد من خيرات الماشية

جل آغا/ أمل محمد ـ مع حلول فصل الربيع وارتفاع إنتاج الحليب في مناطق روج آفا، يبدأ أهالي ريف جل آغا موسم صناعة الجبنة البلدية الذي يعد من أبرز المواسم التراثية والاقتصادية في المنطقة، حيث تتحول العديد من المنازل والقرى إلى ورش عمل صغيرة، تعتمد على الخبرات المتوارثة في إنتاج الأجبان والألبان التقليدية، مستفيدة من وفرة الحليب الناتجة عن تحسن المراعي وزيادة إنتاج الأغنام والماعز. ويبدأ موسم صناعة الجبن عادةً مع ذروة إنتاج الحليب خلال الربيع، حيث يحرص الأهالي على إعداد مؤونة تكفي لأشهر طويلة من العام.

تبدأ عملية تخضير الجبن بجمع الحليب الطازج، قبل إضافة المنفحة الطبيعية لتخثيره، ثم تصفية الجبن وحفظه بطرق مختلفة بحسب نوعه والغرض من استخدامه، وتشتهر المنطقة بإنتاج الجبنة البيضاء البلدية إلى جانب أصناف أخرى تُحفظ بالملح أو تُضاف إليها الأعشاب والنكهات المحلية، ما يمنحها مذاقاً مميزاً يحافظ على مكانتها في المطبخ المحلي.

مهنة موسمية ومصدر رزق

والمواطنة «فاطمة عيسو» التي تمتلك عدداً من رؤوس الماشية، تعتمد عليها في صناعة الجبن. تحدثت لصحيفتنا «روناهي» بعد زيارتنا لمنزلها في قرية سي كركا في ريف جل آغا: «يشكل موسم الجبنة البلدية مصدراً هاماً للدخل، إذ تُعرض المنتجات في الأسواق المحلية وتلقى إقبالاً واسعاً من الأهالي الباحثين عن المنتجات الطبيعية التقليدية، كما تسهم هذه الصناعة في تعزيز الاقتصاد الريفي وتوفير فرص عمل موسمية للنساء اللواتي يلعبن دوراً أساسياً في مختلف مراحل الإنتاج».

وأكدت، أن عدداً كبيراً من العائلات في منطقة آليان تعتمد على صناعة الجبن كمصدر رزق: «أحياناً قليلة أبيع الجبن. ويعتمد ذلك على كمية الحليب التي أحصل عليها من أغنامي».

وحسب «فاطمة»، لا يقتصر موسم الجبنة البلدية على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يمثل جزءاً من الهوية الثقافية والاجتماعية لسكان المنطقة، حيث تتناقل العائلات طرق التصنيع التقليدية جيلاً بعد جيل، حفاظاً على إرث غذائي عريق يعكس ارتباط الإنسان بأرضه ومواسمه الزراعية والرعوية.

بين التراث والاكتفاء الذاتي

وتابعت فاطمة: «أعتمد بشكل أساسي على حليب أغنامي في صناعة الجبنة البلدية، وهي مهنة اعتدت عليها منذ سنوات طويلة، وأحرص على ممارستها مع حلول موسم إنتاج الحليب من كل عام».

وأوضحت، أنها تبدأ يومها بجمع الحليب الطازج، ومن ثم الشروع في مراحل التصنيع التقليدية داخل منزلها، معتمدةً على الخبرة التي اكتسبتها عبر السنين.

وأشارت، إلى أنها تفضل إعداد الجبنة بنفسها لما تتميز به من جودة وطعم طبيعي، مؤكدةً أن صناعة الجبن البلدي أصبحت جزءاً من عادتها السنوي وتراثاً تحرص على المحافظة عليه ونقله إلى الأجيال القادمة.

ولفتت «فاطمة» إلى أن أسعار الجبنة البلدية شهدت ارتفاعاً ملحوظاً هذا الموسم، موضحةً، أن كيلوغرام جبنة الأغنام يُباع بنحو ٣٥ ألف ليرة سورية، في حين يصل سعر كيلوغرام جبنة الأبقار إلى ٤٠ ألف ليرة سورية.

وأكدت، أن هذه الأسعار تعد مرتفعة لشريحة واسعة من الأهالي، الأمر الذي يحد من قدرتهم على شراء الكميات، التي كانوا يعتادون عليها في السنوات السابقة، رغم الإقبال المستمر على الجبنة البلدية لما تتمتع به من جودة وقيمة غذائية عالية.

وبينت فاطمة، أنها تنتج سنوياً ما بين (٤٠-٥٠) كيلوغراماً من الجبنة البلدية، وذلك حسب كمية الحليب التي توفرها أغنامها خلال الموسم؛ «وفرة الأمطار هذا العام انعكست إيجابياً على المراعي الطبيعية، ما ساهم في تحسن تغذية الأغنام وزيادة إنتاجها من الحليب مقارنة ببعض السنوات السابقة، وساعدني هذا الأمر على إنتاج كمياتٍ جيدة من الجبن». معربةً، عن أملها في استمرار المواسم الممطرة لما لها من أثر مباشر على الثروة الحيوانية وجودة الإنتاج.

وأضافت: «إنها لا تقتصر على صناعة الجبنة البلدية فحسب، بل تستفيد من منتجات الحليب في إعداد أصناف أخرى من المؤن التقليدية التي تشتهر بها المنطقة، فهي تقوم بصناعة اللبنة والزبدة البلدية إلى جانب «السيرك»، الذي يعد من المنتجات الغذائية المحببة لدى الأهالي، حيث يتم تخضيره وفق طرق تقليدية وإضافة الثوم البلدي إليه ليمنحه نكهة مميزة».

وفي الختام، ترى «فاطمة عيسو»، أن هذه المنتجات تشكل جزءًا أساسياً من المائدة الريفية، كما تساعد الأسر على تأمين احتياجاتها الغذائية والاستفادة من فائض إنتاج الحليب خلال الموسم.

مراكز توزيع صحيفة روناهي واقتناء الكتب: اقليم الجزيرة- قامشلو (مكتبة سعدو- فرع (١) شارع زكي الأرسوزي- جانب البلدية ٤٢٥٩٩٧/ فرع (٢) الشارع العام، مقابل جامع الشلاح ٤٥٢٠٨١/ مكتبة آواز- طريق عامودا ٤٣٩١٥٤/ مكتبة الحرية- الشارع العام ٤٢١٣٦٠/ مكتبة سومر- الشارع العام ٤٢٤٠٣٧/ مكتبة الراوي فرع (١) شارع الكورنيش، تجمع محلات الراوي ٤٤٤٠٢٨ - فرع (٢) مقابل الصيدلية العمالية ٤٤٥٨٢٠/ مكتبة الزهراء- دوار البشيرية ٤٦٠٦٩٩/ مكتبة الجواهري ٤٤٣٧٤٢/ مكتبة دار القلم - الشارع العام ٤٥٢٧١٤/ مكتبة الأنوار شارع عامودا ٤٣٨٢٠٧.
/ مكتبة الرسالة الشارع العام هاتف ٠٩٦٦٢٧٨٤٥٧-٧٤٥٧٣٣ / الهكتبة الرئيسية - ركي لكي ٧٥٤٤١٦٠ / عامودا (مكتبة آرين ٧٣٢٣٢٣) / دريكية (مكتبة سما ٧١١٤١٠) / جل آغا (مكتبة واثل ٧٥٥٥٥١) / تربه سبيه (مكتبة الجهاد ٤٧٠٦١٨).

مبادرتان سوريتان تؤكدان ضرورة تنفيذ قانون «الحق في الأمل»

أصدرت المبادرة السورية لحرية القائد عبد الله أوجلان، ومبادرة المحامين السوريين للدفاع عن القائد عبد الله أوجلان، بياناً أمام مبنى العدالة الاجتماعية في مدينة قامشلو، حول ضرورة تنفيذ قانون «الحق في الأمل». ص-٤

نساء الحسكة: وحدات حماية المرأة تمثل إرادة النساء وتضحياتهن

أكدت نساء في مدينة الحسكة دعمهن وحدات حماية المرأة، هذه الوحدات التي شكلت على مدى سنوات الأزمة رمزاً للمقاومة ودفاعها عن نفسها ومجتمعها في مواجهة التنظيمات المتطرفة والهجمات التي استهدفت المنطقة. ص-٢

روناهي
عين الحقيقة
يومية سياسية ثقافية اجتماعية عامة تصدر عن مؤسسة روناهي للإعلام والنشر
أسست عام ٢٠١١ ـ السنة الخامسة عشرة | العدد: ٢٤٣٦ | النسخة الإلكترونية ـ ٢٤٣٦ | الاثنين ـ ٨ حزيران ٢٠٢٦م (٥٠٠) ل.س

بين الوعود والواقع.. أين اختفت خصوصية الكرد في اتفاق ٢٩ كانون الثاني..؟!

يشكل اتفاق التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني الأكثر أهمية؛ لأنه أول اتفاق في تاريخ سوريا يعقد بين المركز والأطراف، من خلال الحفاظ على خصوصية روج آفا، ومشاركة أبناء المنطقة في إدارة شؤونهم، إلا أن هذا الاتفاق تعثر في عدة ملفات هامة، وذلك بسبب ذهنية الحكومة السورية المؤقتة التي تتشبث بالنظام المركزي وتسعى إلى فرض المركزية على سائر المناطق السورية بشعوبها المتعددة وبمختلف أديانهم وقومياتهم، وثقافاتهم، ونجاح الاتفاقية اليوم مرهون بخطوات عملية من الحكومة المؤقتة تتجاوز الشعارات، وبالتالي تقديم إجابات واضحة حول مستقبل الكرد وضمان حقوقهم في الدستور السوري، وكذلك توحيد الموقف السياسي من الجانب الكردي وتجاوز الانقسام الداخلي؛ ليتحول الاتفاق إلى بداية لعقد اجتماعي جديد يعترف بالتعددية ويؤسس لشراكة حقيقية بين السوريين.. ص-٨

استنكارات للهجوم الإلكتروني ضد وكالة أنباء المرأة NÛJINHA

أدان اتحاد إعلام المرأة الهجوم الالكتروني الذي استهدف منصة وكالة أنباء المرأة NÛJINHA، فيما شددت وكالة أنباء المرأة على أنها ستواصل عملها في نقل قضايا النساء والحقيقة والدفاع عن حرية التعبير رغم التهديدات. ص-٢

ارتفاع أجور السرافيس في قامشلو منذ أشهر دون قرار رسمي

شهد قطاع النقل الداخلي في مدينة قامشلو خلال الأشهر الماضية ارتفاعاً عاماً في أجور السرافيس والفوكسات على مختلف الخطوط داخل المدينة، حيث ارتفعت تعرفة الراكب من ألفي ليرة سورية إلى ثلاثة آلاف ليرة سورية. ص-٧

سياسيون: نجاح المرحلة الانتقالية يتطلب قبول اللامركزية وتعددية الشعوب في سوريا

أكد سياسيون، أن بناء سوريا ديمقراطية يتطلب نظاماً انتخابياً يضمن المشاركة الفعلية والإرادة الحرة لجميع السوريين، وانتقدوا، تعيينات أعضاء مجلس الشعب بالطريقة التي جرت، وشددوا على أنها لا تمثل الشعوب والمكونات السورية. ص-٥

السخرية من خسارة المنتخب السوري تصل للمواقع البيلاروسية؟. ص-١٠

نساء الحسكة: وحدات حماية المرأة تمثل إرادة النساء وتضحياتهن

الحسكة/ رغد محمد ـ أكدت نساء في مدينة الحسكة دعمهن وحدات حماية المرأة، هذه الوحدات التي شكلت على مدى سنوات الأزمة رمزاً لمقاومة المرأة ودفاعها عن نفسها ومجتمعها في مواجهة التنظيمات المتطرفة والهجمات التي استهدفت المنطقة، وأشرن إلى أن التضحيات التي قدمتها مقاتلات وحدات حماية المرأة أسهمت في حماية النساء وصون مكتسباتهن.

منذ تأسيسها شكلت وحدات حماية المرأة قوة أساسية في الدفاع عن مناطق روج آفا وشمال وشرق سوريا، حيث لعبت دوراً بارزاً في مواجهة المجموعات المرتزقة وفي مقدمتها مرتزقة داعش، وقدمت خلال سنوات الحرب تضحيات كبيرة في سبيل حماية المنطقة وشعوبها.

وأسهمت المقاتلات من خلال نضالهن ومقاومتهن في الدفاع عن النساء وصون مكتسباتهن كما أصبحن رمزاً للإرادة الحرة والنضال من أجل الحرية والمساواة. وتستمر ردود الفعل النسوية الرافضة لسياسة الإقصاء والتهميش بحق وحدات حماية المرأة، وبطالين بتمثيل حقيقي في جيش ومستقبل سوريا.

المرأة استمدت قوتها من تجربة وحدات حماية المرأة

وفي هذا السياق، قالت لصحيفتنا «روناهي» عضوة مجلس عوائل الشهداء «فهمية أحمد»: «النساء في المنطقة يقدمن الدعم لوحدات حماية المرأة انطلاقاً من الدور الكبير، الذي لعبته هذه الوحدات خلال سنوات الحرب والصراعات التي شهدتها مناطق شمال وشرق سوريا».

وأوضحت: «النساء تعرضن خلال تلك السنوات لأخطار كبيرة نتيجة ممارسات المجموعات المرتزقة والمتطرفة التي استهدفت المرأة بشكل مباشر سواءً من خلال القتل أو التهجير أو فرض أشكال مختلفة من العبودية والانتهاكات».

وأضافت: «وحدات حماية المرأة وقفت في وجه تلك الهجمات وكانت قوة حقيقية للدفاع عن النساء وكرامتهن»، مشيرة إلى أن «الكثير من النساء أخذنَ ثقتهن وقوتهن من التجربة التي قدمتها المقاتلات في ساحات القتال، وأن النضال

فهمية أحمد

الذي خاضته المرأة لم يكن عسكرياً فقط، بل امتد إلى المجالات الاجتماعية والسياسية والتنظيمية؛ ما أسهم في تعزيز حضور المرأة ودورها في المجتمع».

ونوهت إلى «النساء يواصلن المقاومة والنضال من أجل ضمان حقوقهن وتحقيق تمثيل حقيقي وعادل للمرأة في سوريا المستقبل». مؤكدة أن وحدات حماية المرأة أصبحت رمزاً لإرادة النساء الحرة وخط الدفاع الأول عن المنطقة وشعوبها. وخاصةً النساء اللواتي تمكنّ من تجاوز واقع التهميش والعبودية نحو المشاركة الفاعلة وبناء الذات.

رفض إقصاء المرأة أو استهداف منجزاتها

من جانبها: أكدت إدارية مؤتمر ستار في الحسكة «أثير فرحان حمادة» النساء مستمرات في تنظيم الفعاليات والنشاطات الداعمة لوحدات حماية المرأة، معتبرةً أن هذه الوحدات تمثل إحدى أهم التجارب التي أثبتت قدرة المرأة على حماية مجتمعها والقيام بدور ريادي في مختلف المجالات.

وقالت: «المرأة تشكل أساس المجتمع وإن

أثير حمادة

أي مشروع لبناء مستقبل ديمقراطي لا يمكن أن ينجح دون مشاركة المرأة وتمثيلها الحقيقي».

وأعربت أثير عن رفضها للسياسات التي تسعى إلى إقصاء النساء أو الحد من دورهن «أن القرارات التي تستهدف وحدات حماية المرأة تتجاهل حجم التضحيات التي قدمتها المقاتلات في مواجهة المجموعات المرتزقة والدفاع عن مختلف شعوب المنطقة».

وأضافت: «وحدات حماية المرأة لم تدافع عن النساء فقط بل ساهمت في حماية الشعوب والمكونات التي تعيش في المنطقة، ولذلك؛ فإن الحفاظ على مكتسباتها يعد جزءاً من الحفاظ على الإنجازات التي حققت بفضل تضحيات الآلاف من النساء». وفي ختام حديثها دعت جميع النساء إلى التكاتف وتعزيز وحدة الصف والاستمرار في النضال دفاعاً عن حقوق المرأة ودعماً لوحدات حماية المرأة.

تضحيات المقاتلات يجب أن تُترجم حقوقاً ومكتسبات

عدلة حسن

بدورها: أكدت عضوة دار المرأة في الحسكة «عدلة حسن» دعمها الكامل لوحدات حماية المرأة، مشيرة إلى أن المقاتلات قدمن تضحيات كبيرة وأسهمن في تحقيق العديد من الإنجازات التي انعكست إيجاباً على واقع المرأة في المنطقة.

وأردفت إلى إن «ما حققته المرأة اليوم من حضور ومشاركة في مختلف المجالات جاء نتيجة سنوات طويلة من النضال والعمل والتضحيات، والنساء اللواتي شاركن في الثورة والدفاع عن المنطقة يستحققن التقدير والإنصاف ونرفض القرارات التي تؤدي إلى إقصاء وحدات حماية المرأة أو التقليل من دورها. فمثل هذه الخطوات لا تنسجم مع حجم التضحيات التي قدمتها المقاتلات».

وشددت عدلة: «سنوات النضال التي خاضتها المرأة يجب أن تثمر عن ضمان حقوقها السياسية والاجتماعية والقانونية. وأن تحصل المقاتلات على المكانة التي يستحققنها تقديراً لدورهن في حماية المجتمع والدفاع عن المنطقة».

واختتمت عضوة دار المرأة في الحسكة «عدلة حسن» حديثها بالتأكيد على أن «النساء يواصلن الدفاع عن هذه الحقوق والعمل من أجل تعزيز مشاركة المرأة في مختلف مفاصل الحياة العامة».

استنكارات للهجوم الإلكتروني ضد وكالة أنباء المرأة NÛJINHA

مركز الأخبار - أدان اتحاد إعلام المرأة الهجوم الالكتروني الذي استهدف منصة وكالة المرأة NÛJINHA، فيما شددت وكالة أنباء المرأة على أنها ستواصل عملها في نقل قضايا النساء والحقيقة والدفاع عن حرية التعبير رغم التهديدات.

تعرضت وكالة المرأة NÛJINHA، مساء السبت السادس من حزيران، لهجوم إلكتروني استهدف منصاتها الرقمية، بالتزامن مع تلقيها رسائل تهديد من مجموعة تطلق على نفسها اسم «عدالة ومحور المقاومة» تضمنت خطاب كراهية وخرصاً ضد الكرد ومؤسساتهم، وفي هذا الصدد أدانت وكالة NÛJINHA الهجوم السيبراني، الذي استهدف منصاتها مساء السبت السادس من حزيران، والذي أدى إلى حذف عدد كبير من المواد المنشورة في أقسامها العربية والفارسية والإنجليزية، إضافة إلى تعطّل مؤقت في البث نتيجة استهداف البنية التقنية للوكالة.

وأكدت الوكالة أنها تمكنت، بعد جهود فنية مكثفة، من استعادة منصاتها وإعادة إتاحة المواد المنشورة، فإنها تشدد على أن هذا الهجوم لم يكن مجرد استهداف تقني، بل محاولة منهجة للنيل من العمل الصحفي الحر، وخاصة الصوت الإعلامي الذي يركز على قضايا النساء ونضالهن في مختلف مناطق الشرق الأوسط.

وقد رافق الهجوم نشر بيانات من جهة سيبرانية عرّفت نفسها باسم "هندالة ومحور المقاومة" أو "حنظلة"، تضمنت تهديدات موجهة إلى الكرد ومؤسساتهم. وإلى وكالة NÛJINHA، إضافة إلى خطاب كراهية وتهديدات مباشرة تستهدف العمل الصحفي والعاملين فيه.

وتعدُّ الوكالة أن ما جرى يشكّل اعتداءً صريحاً على حرية الصحافة وحرية التعبير، ومحاولة لإسكات الأصوات المستقلة، ولا سيما تلك التي تنقل واقع النساء وتوثّق جرائمهن في ظل الحروب والعنف والتمييز.

وتعرب NÛJINHA عن أسفها لقيام بعض الوسائل الإعلامية بنقل تصريحات الجهة المنفذة للهجوم دون تدقيق أو مساءلة، أو تقديمها في سياق يوحي بالإجماع، وهو ما تسميه الوكالة سلوكاً يساهم في إعادة إنتاج خطاب التهديد والتحريض بدلاً من مواجهته أو إدانته.

وتؤكد الوكالة: أن دور الصحافة يتمثل في كشف الحقيقة وحماية المعايير المهنية، وشددت: إن استهداف المؤسسات الإعلامية عبر الهجمات الإلكترونية يشكل تهديداً مباشراً للعمل الصحفي المهني، ويهدف إلى عرقلة أداء وسائل الإعلام ومنعها من القيام بدورها في نقل الأخبار والمعلومات إلى الرأي العام.

من هذا المنطلق أعلن اتحاد إعلام المرأة تضامنه الكامل مع وكالة أنباء المرأة والعاملات فيها، كما دعا الجهات المعنية والمنظمات المدافعة عن حرية الإعلام إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المؤسسات الإعلامية من هذه الهجمات ومحاسبة الجهات المسؤولة عنها.

وأكد: أن مثل هذه الاعتداءات لن تثني الصحفيات والإعلاميات عن مواصلة رسالتهن المهنية، بل ستزيد من إصرارهن على الدفاع عن حرية التعبير وحق المجتمع في المعرفة.

والجدير بالذكر أن وكالة أنباء المرأة تسعى دائماً إلى إبراز جَرائب النساء وتوثيق نضال المرأة من أجل الحرية وتسليط الضوء على الأصوات التي تهمشها الروايات السائدة.

الحرية للإعلام الحر، والتضامن مع وكالة أنباء المرأة في مواجهة الوسائل التي تحاول إسكات صوت الحقيقة.

اعتداء على حرية الصحافة

كما أدان اتحاد إعلام المرأة بأشد العبارات الهجوم السيبراني الذي استهدف وكالة أنباء المرأة، ويعتبره اعتداءً على حرية الصحافة وحق الوصول إلى المعلومات. ومحاولةً لإسكات الأصوات الإعلامية الحرة التي تنقل الحقيقة وتعكس قضايا المرأة والمجتمع.

حقائق خفية.. ماذا يخفي لون شعرك عن صحتك؟

أكد أبحاث أن لون الشعر ليس عاملا جماليا فقط، بل يرتبط بعدة مؤشرات، منها عتبة تحمل الألم، وخطر الإصابة بسرطان الجلد، وبعض الحالات الصحية الأخرى.

حسب «جورج كوتساريليس»، أستاذ الأمراض الجلدية ورئيس قسم الأمراض الجلدية في كلية الطب بجامعة بنسلفانيا، سواء كان لون الشعر أحمر فاقعا، أو أسود داكنا، أو أي درجة بينهما، فإن لون الشعر الطبيعي يتحدد بكمية الميلانين الموجودة فيه، هذه الصبغة، الموجودة أيضا في الجلد والعينين، تنقسم إلى نوعين: «الإيوميلانين» وهو الصباغ الداكن المسؤول عن الشعر الأسود والبني، و«الفيوميلانين» وهو الصباغ الفاتح المسؤول عن الشعر الأشقر والأحمر، وفق ما نقلته صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية.

مع التقدم في السن، تتحول معظم ألوان الشعر إلى اللون الرمادي أو الأبيض بسبب توقف الخلايا المنتجة لصبغة الميلانين، وفي الكثير من الأحيان لا يعرف لون الشعر مجرد سمة جمالية، ولكن أبحاثا ربطت بعض ألوان الشعر باحتمال الإصابة ببعض المشكلات الصحية، فالشعر الأحمر والألوان الفاتحة ترتبط بزيادة خطر الإصابة بسرطان الجلد الميلانيني، قال «ديفيد فيشر»، الرئيس السابق لقسم الأمراض الجلدية في مستشفى ماساتشوستس العام بكلية الطب في هارفارد: «أبرز ارتباط صحي بلون الشعر لدى البشر يظهر لدى أصحاب الشعر الأحمر».

فالأشخاص ذوو الشعر الأحمر لديهم في الغالب بشرة فاتحة جدا لا تُسمَّر بسهولة، وتكون أكثر عرضة لحروق الشمس ما يرفع خطر الإصابة بسرطان الجلد.

يحمل أصحاب الشعر الأحمر عادة طفرات جينية في جين يعرف باسم MC1R (مستقبل الميلانوكورتين ١)، ما يجعل الخلايا المنتجة للصبغة «الميلانوسيتات» تنتج الفيوميلانين الذي يعد الصباغ الأحمر أو الأشقر، وأظهرت الدراسات أن حاملي هذه الطفرات يزداد خطر إصابتهم بسرطان الجلد الميلانيني الذي يعد أخطر أنواع سرطان الجلد.

كما أشارت أبحاث أخرى إلى أن ارتفاع خطر الإصابة بالميلانوما لدى أصحاب الشعر الأحمر قد لا يكون مرتبطا فقط بالأشعة فوق البنفسجية، رغم أن ذلك لا يلغي أهمية الحماية من الشمس، وتشير دراسات أخرى إلى أن طفرة MC1R المرتبطة بالشعر الأحمر تزيد خطر الإصابة بمرض باركنسون، ويعمل العلماء على فهم سبب هذا الارتباط.

أصحاب الشعر الفاتح قد يشعرون بالألم بطريقة مختلفة

أظهرت الأبحاث إلى أن أصحاب الشعر الأشقر أو الأحمر قد يختبرون الألم بشكل مختلف مقارنة بغيرهم، ودرس فيشر وفريقه تأثير طفرة MC1R لدى الفئران، ولاحظوا أن هذه الطفرة تغير توازن بعض الهرمونات، وتؤدي إلى زيادة مستقبلات المواد الأفيونية الطبيعية في الجسم، وهي مستقبلات تساعد على تثبيط الإحساس بالألم، ويشير ذلك إلى احتمال امتلاك أصحاب الشعر الأحمر قدرة أكبر على تحمل بعض أنواع الألم، لكن: من ناحية أخرى، توحي دراسات أخرى بأن أصحاب الشعر الأحمر قد يكونون أقل استجابة لبعض أنواع التخدير والأدوية المسكنة، قالت «سانسي ليتشمان»، أستاذة الأمراض الجلدية المساعدة في كلية الطب بجامعة أوريغون للصحة والعلوم: «هناك تقارير علمية تفيد بأن أصحاب الشعر الأحمر قد يكونون أقل حساسية للتخدير، ما يعني أن تأثيره قد يزول بسرعة أكبر أو يكون أقل فاعلية».

وأظهرت إحدى الدراسات المعروفة أن الأشخاص الحاملين لطفرة الشعر الأحمر قد يحتاجون إلى جرعات تخدير تزيد بنحو ٢٠ بالمئة مقارنة بغيرهم، كما وجدت أبحاث أن أصحاب الشعر الأحمر أكثر عرضة للشعور بالخوف أو القلق من زيارة طبيب الأسنان، ويرجح بعض الخبراء أن السبب يعود إلى أن التخدير الموضعي المستخدم في الإجراءات السنية قد لا يكون فعالًا لديهم بالقدر نفسه.

أصحاب الشعر الداكن وتساقط الشعر

لتساقط الشعر أنواع متعددة، فهناك الصلع الوراثي لدى النساء والرجال، والتساقط الناتج عن شده بقوة في بعض التسريحات، وأشارت أبحاث إلى أن الثعلبة البقعية، التي تعد أحد أكثر أنواع تساقط الشعر شيوعا، تنتشر بين الأشخاص ذوي الشعر الداكن، وفي دراسة أجريت عام ٢٠٢٤ وشملت أكثر من ٥٠٠ ألف شخص في المملكة المتحدة، قارن الباحثون خطر الإصابة بالثعلبة البقعية بين الأعراق وألوان الشعر المختلفة.

وأظهرت النتائج أن أصحاب الشعر الأسود كانوا أكثر عرضة للإصابة بالثعلبة البقعية مقارنة بأصحاب الشعر البني، كما ارتبطت الألوان الداكنة عمومًا بمعدلات أعلى من هذا المرض المناعي مقارنة بالألوان الفاتحة.

التوتر النفسي وعلاقته بظهور الشيب

يبدأ لون الشعر في التحول إلى اللون الرمادي والأبيض عندما تتوقف الخلايا المنتجة للميلانين داخل بصيلات الشعر عن العمل، ولكن هذه العملية تتسارع لدى بعض الأشخاص، وقد يظهر لديهم الشيب مبكرا بسبب عوامل وراثية أو بعض المشكلات الصحية.

قال فيشر: «تشير الأدلة بالفعل إلى أن التوتر عامل مهم في فقدان الخلايا الجذعية المسؤولة عن إنتاج الصبغة».

ويؤثر نشاط الجهاز العصبي عند التوتر على الأعصاب المنتشرة في أنحاء الجسم، بما في ذلك بصيلات الشعر، ويؤدي ذلك إلى إفراز مادة النور إبينفرين داخل البصيلات، ما يؤثر على الخلايا المنتجة لصبغة الميلانين.

الغدة الدرقية وزيادة الوزن وكيفية خسارة الوزن بطريقة صحية

يرتبط خمول الغدة الدرقية وزيادة الوزن بشكل وثيق نتيجة انخفاض معدل التمثيل الغذائي في الجسم، ونقص هرمونات الغدة، ولخسارة الوزن بطريقة صحية، يجب التركيز على ضبط الهرمونات أولاً وتعديل نمط الحياة بدلاً من الحرمان.

الاستراتيجية الغذائية لخسارة الوزن

ـ تجنب الرجيم القاسي: الأنظمة الغذائية التي تعتمد على التقييد الشديد للسعرات الحرارية تبطئ الأيض أكثر وتزيد من الإجهاد الهرموني.

ـ تقليل الكربوهيدرات البسيطة: استبدلوا السكريات والمخبوزات البيضاء بالكربوهيدرات المعقدة (مثل الشوفان والكينوا) لتنظيم مستوى السكر في الدم.

ـ زيادة البروتين والألياف: تناول الخضراوات، صدور الدجاج، والأسماك يزيد من الشعور بالشبع ويدعم الكتلة العضلية.

ـ المعادن الأساسية: ركزوا على الأطعمة الغنية باليود والسيلينيوم (مثل المكسرات البرازيلية، البيض، والمأكولات البحرية) لأنها تدعم وظائف الغدة.

ـ توقيت الوجبات والماء: احرصوا على تناول وجبة الإفطار لتنشيط الحرق، ولذلك اشربوا ما لا يقلّ عن ثمانية أكواب من الماء يومياً للتخلّص من احتباس السوائل.

النشاط البدني ونمط الحياة

ـ الحركة الذكية المعتدلة: مارسوا الرياضة بانتظام لمدة ٣٠ إلى ٤٥ دقيقة يومياً (مثل المشي السريع، السباحة، أو اليوغا) وجنّب التمارين المرهقة للغاية.

ـ مصادر السيلينيوم والزنك: تساعد في تنظيم الهرمونات، وتتوفر في المكسرات (خاصة الجوز البرازيلي)، بذور اليقطين، والعدس والحمص.

ـ الخضار المطبوخة: التركيز على الخضار المطبوخة بدلاً من النيئة، وتناول الألياف لتحسين عملية الهضم.

النظام الغذائي الأمثل للغدة الدرقية

ـ النظام الغذائي الأمثل للغدة الدرقية يعتمد بشكل أساسي على حالتها: فقصور الغدة (الخمول) يتطلب التركيز على عناصر تحفز إنتاج الهرمونات، بينما فرط النشاط يتطلب أطعمة تحد من إنتاجها.

أطعمة مناسبة لقصور (خمول) الغدة الدرقية

ـ الأطعمة الغنية باليود: ضرورية لإنتاج هرمونات الغدة، مثل: الأسماك البحرية، والأعشاب البحرية، والجبن، والحليب، والبيض الكامل.

ـ مصادر السيلينيوم والزنك: تساعد في تنظيم الهرمونات، وتتوفر في المكسرات (خاصة الجوز البرازيلي)، بذور اليقطين، والعدس والحمص.

ـ الخضار المطبوخة: التركيز على الخضار المطبوخة بدلاً من النيئة، وتناول الألياف لتحسين عملية الهضم.

أطعمة مناسبة لفرط نشاط الغدة الدرقية

ـ الأطعمة منخفضة اليود: مثل الفواكه الطازجة والخضراوات (غير الصليبية)، والمكسرات غير المملحة، وبياض البيض.

ـ الخضراوات الصليبية: مثل البروكلي، والملفوف، والقرنبيط: حيث تحتوي مركبات تحد من امتصاص اليود وتقلل من إنتاج هرمون الغدة الدرقية.

ـ الأطعمة الغنية بالحديد والكالسيوم: للتخفيف من أعراض فرط النشاط، مثل السبانخ ولحم البقر، والحليب قليل الدسم.

نصائح هامة

ـ تناولوا دواء الغدة الدرقية على معدة فارغة قبل الإفطار بساعة كاملة على الأقل.

ـ لا تتناولوا أيّ مكملات غذائية (مثل الكالسيوم أو الحديد) في نفس وقت دواء الغدة.

ـ استشيروا طبيبكم أو اختصاصي تغذية معتمد للحصول على خطة دقيقة تناسب نتائج تحاليلكم الطبية.

السخرية من خسارة المنتخب السوري تصل للمواقع البيلاروسية؟

روناهي/ قامشلو ـ لم تمر خسارة المنتخب السوري للرجال أمام المنتخب البيلاروسي مرور الكرام، وكما العادة بدأت على شبكات التواصل الافتراضي السخرية من الخسارة، والتي وصلت لدرجة نشرها على المواقع البيلاروسية.

ولم يحتج المنتخب البيلاروسي سوى عشر دقائق فقط لفرض أفضليته وترجمة الأخطاء الدفاعية إلى هدفين مبكرين، مستفيداً من حالة الارتباك الواضحة في الخط الخلفي. ولا سيما على الجهة اليسرى التي شهدت الظهور الأول للمدافع زياد غنوم بقميص المنتخب الوطني.

ورغم الطابع الودي للمباراة، فإن أهمية اللقاء تكمن في كونه محطة أساسية لتقييم مستوى اللاعبين والاستقرار على التشكيلة الأقرب لخوض المنافسات الرسمية المقبلة، وهو ما جعل الأداء الباهت والنتيجة خلال مواجهة خسرها من منتخب بيلاروسيا بنتيجة ٤-١، وقال متابع ساخراً: "من جاب رمية تماس لمنتخبنا". وأضاف آخر: "والله عطونا ضربة جزاء مجانا جبران خاطرك".

وهذه التعليقات تأتي من ضمن مئات التعليقات الساخرة التي أدرجت على الصفحات الرياضية العامة والشخصية، والتي وصلت إلى المواقع البيلاروسية.

تصريحات تلقى سخرية

وأشار لانا إلى أهمية مواجهة منتخبات أوروبية قوية، معتبراً أن الاحتكاك بهذه المدارس الكروية يساهم في تطوير المنتخب ورفع جاهزيته للمنافسات الرسمية، كما أكد أن المنتخب ظهر بصورة أفضل خلال الشوط الثاني، وأن بعض الأخطاء الفردية في الشوط الأول كانت سبباً رئيسياً في النتيجة.

وفيما رفض المدرب الإسباني اعتبار المباراة الأسوأ في مسيرة المنتخب خلال الفترة الأخيرة، دافع عن قرار إشراك المدافع زياد غنوم، معتبراً أن اللاعب قدم مستوى جيداً، وأن الفارق الحقيقي كان في القوة الجماعية والتنظيمية التي ظهر بها المنتخب البيلاروسي.

وبعيداً عن مبررات الجهاز الفني، كشفت المباراة وجود حاجة ملحة لإعادة تقييم العديد من الملفات الفنية والإدارية المرتبطة بالمنتخب، بدءاً من سياسة اختيار اللاعبين، مروراً بالاستقرار على هوية التشكيلة الأساسية، وصولاً إلى بناء فريق قادر على المنافسة في كأس آسيا وتقديم صورة تليق بتاريخ الكرة السورية وطموحات جماهيرها، فالخسارة بحد ذاتها ليست المشكلة، بل في الدروس التي ينبغي استخلاصها منها قبل الدخول في الاستحقاقات الرسمية، حيث لا مجال للأخطاء أو التجارب المتأخرة عندما تبدأ المنافسة الحقيقية.

ويلعب المنتخب السوري المباراة الودية القادمة مع المنتخب البحريني في التاسع من شهر حزيران الجاري، وتأتي ضمن التحضيرات للاستحقاقات القادمة وأهمها نهائيات كأس آسيا المقررة في السعودية مطلع العام المقبل.

ستُستثمر لمتابعة عدد من اللاعبين الجدد وإجراء المزيد من التقييمات الفنية.

غير أن هذه التصريحات فتحت باباً جديداً للنقاش، إذ يرى كثيرون أن الفترة المتبقية على البطولة القارية تتطلب الوصول إلى درجة عالية من الاستقرار الفني، بدلاً من توسيع دائرة التجارب والبحث المستمر عن أسماء جديدة.

وأشار لانا إلى أهمية مواجهة منتخبات أوروبية قوية، معتبراً أن الاحتكاك بهذه المدارس الكروية يساهم في تطوير المنتخب ورفع جاهزيته للمنافسات الرسمية، كما أكد أن المنتخب ظهر بصورة أفضل خلال الشوط الثاني، وأن بعض الأخطاء الفردية في الشوط الأول كانت سبباً رئيسياً في النتيجة.

وفيما رفض المدرب الإسباني اعتبار المباراة الأسوأ في مسيرة المنتخب خلال الفترة الأخيرة، دافع عن قرار إشراك المدافع زياد غنوم، معتبراً أن اللاعب قدم مستوى جيداً، وأن الفارق الحقيقي كان في القوة الجماعية والتنظيمية

فيكتور غانشارينكو، بأداء المنتخب السوري رغم الخسارة الأخيرة بفارق ثلاثة أهداف، مؤكداً أن اللقاء كان أكثر تقارباً مما تعكسه النتيجة النهائية.

وأضاف: "إذا نظرنا إلى نتائج المنتخب السوري في المباريات القليلة الماضية، فباستثناء مباراتهم مع روسيا، كانت مواجهاتهم متقاربة للغاية، وقدموا أداءً مميزاً أمام منافسين أقوياء كالمغرب وتونس وقطر".

وتابع مدرب بيلاروسيا: "بداية المباراة، ربما مع تسجيل الهدف الأول بسرعة، ثم الثاني، هذا هو الوضع الذي يفقد فيه المنافس ثقته بنفسه؛ "حسناً، إنها لا تزال مباراة ودية، مباراة تجريبية"، وهكذا ينخفض مستوى الأداء لديه تدريجياً".

وختم قائلاً: "لذا دعونا ننطلق من افتراض أننا لعبنا بشكل جيد بما فيه الكفاية، وليس أن منافسنا كان ضعيفاً".

وأعادت المباراة إلى الواجهة الجدل المتواصل حول آلية اختيار اللاعبين المحترفين، خاصة في ظل الاعتماد على أسماء تنشط في درجات متأخرة من الدوريات الأوروبية دون أن تقدم الإضافة الفنية المنتظرة للمنتخب، كما تطرح قضية اعتذار بعض اللاعبين أو عدم تلبية دعوات المنتخب تساؤلات مشروعة حول مدى الجدية في التعامل مع المنتخب الوطني، وحول الإجراءات المتخذة للحفاظ على هيبة القميص الوطني واحترام الجماهير التي تواصل دعم المنتخب في مختلف الظروف.

تصريحات لانا تحت المجهر

وعقب المباراة، حاول المدير الفني الإسباني خوسيه لانا التقليل من تأثير النتيجة، مؤكداً أن المباريات الودية المقبلة حتى موعد كأس آسيا الثقيلة مصدر قلق للشارع الرياضي السوري.

ونشر موقع بيلاروسي تعليقات الجماهير السورية على منصات التواصل الافتراضي والتي حملت السخرية من أداء منتخب سوريا من جانبه رفض مدرب منتخب بيلاروسيا، فيكتور غانشارينكو، وصف منتخب سوريا بـ"المنافس الضعيف" بعد خسارة الأخير بنتيجة ٤-١. عقب المباراة حسب وسائل إعلام بيلاروسية، فقد أشاد مدرب منتخب بيلاروسيا،

بين الخوف والترقب.. أهالي ريف كوباني يواجهون خطر ارتفاع مياه الفرات

كوباني/ سلافا أحمد ـ تشهد القرى المحاذية لنهر الفرات في ريف كوباني الغربي حالة من القلق والخوف، بسبب الارتفاع المتسارع في منسوب مياه نهر الفرات خلال الأيام الماضية، جراء فتح الدولة التركية للبوابات المائية بعد احتجازها المياه في السدود لسنوات طوال واجتياح المياه مؤخراً جزءاً من أراضي قرى كوباني، فيما تتزايد مخاوف الأهالي من المخاطر التي قد يسببها ارتفاع منسوب الفرات على حياتهم وممتلكاتهم.

تتزايد مخاوف الأهالي في استمرار ارتفاع منسوب مياه نهر الفرات إلى غمر محاصيلهم الزراعية ومنازلهم التي تقع بمحاذاة نهر الفرات، في خطر يهدد حياة الآلاف من سكان القرى الغربية لمدينة كوباني الواقعة على ضفة نهر الفرات ومصدر رزقهم، وجاء ارتفاع منسوب مياه الفرات بالتزامن مع زيادة التدفقات المائية الواردة من الأراضي التركية، بعد فتحها بوابات سدودها وقنواتها المائية، ما تسبب بارتفاع ملحوظ في مستوى المياه على طول مجرى النهر.

مخاوف الأهالي من ارتفاع منسوب الفرات

ويعد نهر الفرات شريان الحياة لعشرات القرى في المنطقة، إذ تعتمد عليه الأسر في الزراعة وتربية المواشي ومختلف الأنشطة المعيشية، إلا إن الزيادة المفاجئة في كمية المياه المتدفقة نحو مجرى النهر حولت هذا المورد الحيوي إلى مصدر قلق لدى السكان، ولا سيما القاطنين في المناطق المنخفضة والقريبة من ضفافه.

وخلال الأيام الماضية، امتدت المياه إلى مساحات زراعية ملاصقة للنهر، كما اقتربت من عدد من المواقع السكنية، ما دفع الأهالي إلى مراقبة مستوى المياه بشكل يومي خشية حدوث أي ارتفاع إضافي قد يهدد بمنازلهم ومحاصيلهم الزراعية، وعبر الأهالي عن قلقهم من استمرار ارتفاع المنسوب ووصوله إلى مستويات قد تهدد القرى والمنازل القريبة من ضفاف النهر، وتشكيل خطر وشيك على حياتهم.

وفي هذا السياق، أوضحت المواطنة "هدلة إبراهيم" من قرية قوملغ، ارتفاع المياه كان ملحوظاً وسريعاً خلال فترة قصيرة، مشيرةً إلى أن عدداً من القرى القريبة من النهر باتت تترقب التطورات بحذر شديد.

وبينت، أن السكان يتخوفون من وصول المياه إلى مستويات قد تؤثر بشكل مباشر على المنازل والأراضي الزراعية في القرى الواقعة على امتداد مجرى الفرات.

هدلة إبراهيم

وأضافت: "تعد القرى القريبة من النهر، الأكثر عرضة للمخاطر في حال استمرار ارتفاع المنسوب"، مؤكدةً أن الأهالي يتابعون الوضع باستمرار، خاصةً، أن المنطقة شهدت هذا العام كميات كبيرة من الأمطار والثلوج مقارنة بالسنوات الماضية.

كما أوضحت، أن ارتفاع منسوب مياه نهر الفرات، أدى إلى غمر أجزاء من أراضيهم الزراعية، ما وضع محاصيلهم في دائرة الخطر، وسط مخاوف من تكبد خسائر كبيرة في حال استمرار منسوب المياه بالارتفاع خلال الأيام المقبلة.

ومن جانبها، أشارت المواطنة "شيرين حمو" من قرية بوراز، إلى أن سكان المنطقة اعتادوا خلال الأعوام الأخيرة على انخفاض واضح في مستوى مياه الفرات، نتيجة تراجع كميات المياه الواردة، الأمر الذي أدى إلى انحسار المياه وظهور أجزاء من الضفاف والمناطق التي كانت مغمورة سابقاً، وأضافت: "المشهد تغير حالياً مع عودة المياه للارتفاع"، موضحةً أن القرى الواقعة في المناطق المنخفضة

شيرين حمو

أصبحت تشعر بقلق متزايد من احتمال تعرضها للغمر إذا استمر المنسوب بالارتفاع خلال الفترة المقبلة.

وأكدت، أن المياه اقتربت بشكل خطير من منازلها، ولم تعد تفصلها عنه سوى أمتار قليلة، ما يهدد سلامة السكان ومتلكاتهم، وأوضحت إنها تعيش حالة من القلق الدائم، وخاصةً بعد فقدان ابنتها البالغة من العمر عامين وثلاثة أشهر قبل نحو شهر، إثر غرقها في نهر الفرات أثناء لعبها قرب المنزل.

مشيرةً، إلى أن عودة المياه للارتفاع اليوم تجعل مخاوفها على أطفالها وعائلتها أكبر من أي وقت مضى.

وأشارت، إلى أن استمرار ارتفاع منسوب مياه الفرات دفع العديد من الأهالي إلى العيش في حالة ترقب دائمة، مؤكدةً، أنهم يخافون النوم في منازلهم خوفاً من أن تجتاحها المياه بشكل مفاجئ، خلال ساعات الليل، في ظل تزايد المخاوف من حدوث فيضانات قد تلحق أضراراً كبيرة بالمنازل والممتلكات، وطالبت "شيرين حمو" في ختام حديثها، الجهات المعنية باتخاذ التدابير اللازمة لمراقبة مستوى المياه بشكل مستمر، وإطلاق التحذيرات المبكرة عند الضرورة، إضافةً، إلى إعداد خطط طوارئ لحماية السكان والممتلكات الزراعية، خاصةً مع استمرار المخاوف من أي ارتفاع جديد قد يشهده نهر الفرات خلال الأيام المقبلة.

مدارس منزلية ودروس دعوية.. تنامي التعليم الديني المرتبط بتركيا في دمشق

تشير معلومات وشهادات حصل عليها المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى وجود نشاط لشبكة تعليمية ودعوية يُشار إليها باسم "الأنطول"، وهي مؤسسات تعمل ضمن إطار تعليم الشريعة الإسلامية وفق منهج متأثر بأفكار ابن تيمية، ولها امتداد داخل تركيا، قبل أن يبدأ جزء من نشاطها بالظهور داخل سوريا خلال الفترة التي تلت سقوط النظام السابق.

وحسب المصادر، تمتد هذه الشبكة في تركيا عبر عدد كبير من المؤسسات التعليمية، يُقدَّر عددها بنحو ألفَي مدرسة، فيما يُسجَّل في المقابل انتقال محدود لبعض أنشطتها إلى الداخل السوري، من خلال إنشاء حلقات تعليمية غير رسمية داخل منازل خاصة، خصوصاً في العاصمة دمشق.

وتؤكد مصادر المرصد السوري إلى وجود نحو ٣٠ نقطة تعليمية في دمشق تعمل بشكل غير معلن، وغالباً داخل "منازل" في أحياء مختلفة، ولا سيما في دمشق القديمة، وتضيف الشهادات، أن بعض هذه المواقع يُدار من كوادر ذات خلفيات تركية، مع وجود ارتباطات غير موثقة رسمياً مع مؤسسات تعليمية ودعوية في تركيا.

ولا تقام هذه الأنشطة ضمن إطار مؤسساتي مرخص داخل سوريا، بل تعتمد نمط "الحلقات المغلقة"، حيث تُعقد لقاءات ودروس دينية دورية تستهدف فئات مجتمعية مختلفة، مع تركيز خاص على فئة الشباب.

أهداف توسعية وأنشطة دعوية

وتتجه الشبكة نحو التوسع التدريجي في عدد من المحافظات السورية، عبر إنشاء حلقات جديدة داخل منازل أو أماكن خاصة، ضمن رؤية تقوم على بناء قاعدة تعليمية ودعوية طويلة الأمد، كما تُشير الشهادات إلى تنظيم دعوات للمشاركة في جلسات دينية تُقدَّم تحت مسمى "جلسات دعوية"، تُعقد في أيام محددة من الأسبوع، خصوصاً مساء يوم الجمعة بعد الساعة السادسة، بحسب ما أفاد به أحد السكان.

توزيع كتب «رسائل النور»

وتتحدث الشهادات أيضاً عن توزيع كتب دينية بشكل مجانٍ على المشاركين في هذه الحلقات، حيث يُقال إنها تُطبع في مطابع داخل تركيا وأحياناً في مدن سورية مثل حلب ودمشق، وتُقدَّم دون مقابل، ومن بين أبرز هذه المطبوعات سلسلة "رسائل النور"، وهي مؤلفات تعود للمفكر التركي بديع الزمان سعيد النورسي، وتُعد الأساس الفكري لما يُعرف بـ"حركة النور"، وهي حركة دينية نشأت في تركيا وامتدت لاحقاً إلى خارجها.

وارتبطت "الدروس النورية" تاريخياً بانتشار أفكار النورسي داخل تركيا، قبل أن تتوسع تدريجياً إلى عدد من الدول، حيث تُعقد حلقات تعليمية غير رسمية تستقطب طلاباً وأفراداً ضمن بيئات اجتماعية محافظة.

وفي السياق السوري، لا تزال هذه الأنشطة، في مرحلة التوسع الأولي، مع غياب معلومات رسمية دقيقة حول حجمها أو طبيعة ارتباطها التنظيمي المباشر بالمؤسسات الأم في تركيا.

وتعكس هذه المعطيات، وجود نشاط دعوي وتعليمي غير رسمي يتمدد داخل العاصمة دمشق، مرتبط بأفكار "رسائل النور" ومدارس ذات جذور تركية، مع مؤشرات على توجه نحو التوسع في مناطق سورية أخرى خلال المرحلة المقبلة، في ظل غياب إطار تنظيمي معلن أو واضح داخل البلاد.

إنجاز تاريخي.. ميرا أندريفا أصغر بطلة لرولان غاروس منذ ١٩٩٢

في ليلة تاريخية احتضنها ملعب "فيليب شاتريه"، تحولت الشابة الروسية ميرا أندريفا، البالغة من العمر ١٩ عامًا، من مجرد لاعبة صاعدة واعدة إلى بطلة متوجة بإحدى بطولات الغراند سلام، بعد حسمها لقب بطولة فرنسا المفتوحة للتنس "رولان غاروس".

وفي رابع مشاركة لها فقط على ملاعب رولان غاروس الترابية، تمكنت ميرا من فرض سيطرتها المطلقة لتفوز على اللاعبة المتأهلة من التصفيات، مايا شوالينسكا، بمجموعتين دون رد بواقع (٦-٠) و(٦-٠).

وبهذا الفوز أصبحت النجمة الشابة أصغر لاعبة تُتوج بلقب الفردي للسيدات في باريس منذ الأسطورة مونيكا سيليش، التي حققت لقبها الثالث على التوالي في البطولة عام ١٩٩٢ وهي في الثامنة عشرة من عمرها.

وكانت مسيرة ميرا أندريفا مع بطولات الغراند سلام قد انطلقت من الملاعب ذاتها عام ٢٠٢٣، عندما شقت طريقها من الأدوار التمهيدية لتتأهل لأول مرة إلى الجدول الرئيسي لإحدى البطولات الأربع الكبرى، قبل أن تلفت أنظار العالم بأكمله قبل عامين بوصولها المثير إلى الدور نصف النهائي.

وتتدرب النجمة الروسية الشابة تحت إشراف المدربة القديرة كونتشيتا مارتينيز، المصنفة الثانية عالميًا سابقًا ووصيفة بطلة رولان غاروس لعام ٢٠٠٠، وبتتويجها تكون التلميذة ميرا أندريفا قد تفوقت على معلمتها الإسبانية بخطوة تاريخية، رافعةً كأس "سوزان لنجلن" الغالي عاليًا في سماء باريس.

مبادرتان سوريتان تؤكدان ضرورة تنفيذ قانون «الحق في الأمل»

قامشلو/ ملاك علي ـ أصدرت المبادرة السورية لحرية القائد عبد الله أوجلان، ومبادرة المحامين السوريين للدفاع عن القائد عبد الله أوجلان، بياناً أمام مبنى العدالة الاجتماعية في مدينة قامشلو، حول ضرورة تنفيذ قانون "الحق في الأمل" بما يساهم في حرية القائد عبد الله أوجلان الجسدية.

اجتمع عدد من المحامين والحقوقيين والمهتمين بالشأن القانوني والحقوقي امام مبنى العدالة، بقامشلو، يوم الأحد السابع من حزيران الجاري، وجاء في نص البيان: "تزامناً مع اقتراب انتهاء المهلة التي منحتها لجنة وزراء مجلس أوروبا للدولة التركية، بشأن تنفيذ القرارات المتعلقة بـ«حق الأمل»، والذي من شأنه أن يشمل القائد عبد الله أوجلان، ومئات الأسرى الآخرين، نود التذكير بأن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، كانت قد طلبت من الدولة التركية، منذ عام ٢٠١٤، إجراء تعديلات قانونية تضمن احترام هذا الحق، مؤكدة أن الإجراءات المنتخبة بحق القائد عبد الله أوجلان تتعارض مع المعايير والقوانين الأوروبية الخاصة بحقوق الإنسان".

وأوضح البيان: أن "لجنة وزراء مجلس أوروبا، دعت السلطات التركية، إلى مواءمة تشريعاتها مع هذه القرارات ومنحتها مهلاً متتالية لتنفيذ التزاماتها القانونية، إلا إن هذه المهل أوشكت على الانتهاء دون اتخاذ خطوات قانونية ملموسة، أو إجراء تعديلات جوهرية تستجيب لمتطلبات القرارات الأوروبية".

ولفت البيان: إلى أن "لجنة وزراء مجلس أوروبا، ستعقد اجتماعها خلال الفترة الممتدة بين التاسع والحادي عشر من شهر حزيران الجاري، لمناقشة مدى التزام تركيا بتنفيذ هذه القرارات والإجراءات المطلوبة".

وأكد البيان: "القائد عبد الله أوجلان، وعلى مدار سبعة وعشرين عاماً من احتجازه، في سجن إمرالي، ورغم ظروف العزلة والاحتجاز المشددة، واصل توجيه الرسائل والمبادرات الداعية إلى السلام والحل الديمقراطي للقضية الكردية"، معتبراً أن "هذه المواقف تكتسب أهمية متزايدة في ظل تصاعد النزاعات والحروب والعنف في المنطقة".

وشدد البيان: على أن "تنفيذ القرارات الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ولجنة وزراء مجلس أوروبا، لا يمثل مجرد التزام قانوني يقع على عاتق الدولة التركية، بل يشكل اختباراً حقيقياً لمدى احترام مبادئ حقوق الإنسان، وسيادة القانون والمعايير الأوروبية".

وأضاف البيان: أن "استمرار تجاهل هذه القرارات، والإبقاء على نظام العزلة المفروض على القائد عبد الله أوجلان، من شأنه أن يفاقم حالة الانسداد السياسي، ويقوض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار، ويحد من فرص الوصول إلى حل ديمقراطي وعادل للقضية الكردية".

وطالب بيان المبادرتين في ختامه، لجنة وزراء مجلس أوروبا، ومؤسسات الاخاء الأوروبي، والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بممارسة الضغوط اللازمة على الحكومة التركية، لتنفيذ قرارات "الحق في الأمل"، واحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والعمل على إطلاق سراح جميع الأسرى المشمولين بهذه الحقوق، بما يسهم في تهيئة الظروف المناسبة للتوصل إلى حل عادل وديمقراطي للقضية الكردية.

محافظ الحسكة يبحث مع المسؤولين في الرقة عودة النازحين الكرد

مركز الأخبار ـ قام محافظ الحسكة نور الدين أحمد، الأحد السابع من حزيران الجاري، بزيارة رسمية إلى محافظة الرقة، يرافقه الفيادي في قوى الأمن الداخلي مروان العلي ونائبه محمود خليل وشخصيات كردية بارزة من الرقة، لبحث ملف عودة النازحين وتوطيد الاستقرار.

ووفق مصادر قالت لوكالة هاوار، فإن الهدف من الزيارة يتمثل في مناقشة الأوضاع العامة للمواطنين الكرد في محافظة الرقة، وبحث سبل تعزيز الاستقرار المحلي، وتهيئة الظروف المناسبة والأرضية الملائمة لتسهيل عودة أكثر من ٢٠٠٠ عائلة كردية إلى ديارها في الرقة.

ويُذكر أن هذه العائلات تقيم حالياً في منطقتي كوباني والجزيرة، بعد أن أُجبرت على التهجير بسبب ظروف الهجمات الأخيرة على المنطقة، واجتمع محافظ الحسكة نور الدين أحمد مع محافظ الرقة عبد الرحمن سلامة، وبحث ملف عودة النازحين مدينة الرقة وفق اتفاقية ٢٩ كانون الثاني بوجود عدد من وجهاء الرقة.

ومن المقرر أن يتم تشكيل لجنة خاصة لمتابعة ملف عودة النازحين، والعمل على تذليل العقبات التي قد تواجه هذه العملية.

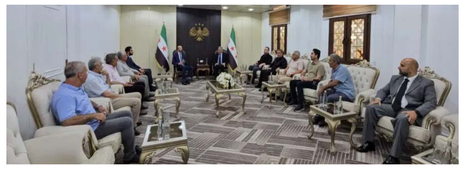

ندوة حول اتفاقية ٢٩ كانون الثاني وآفاق المرحلة المقبلة بقامشلو

قامشلو/ دعاء يوسف - أقامت منظمة بيل بالتعاون مع مكتب العلاقات في مجلس سوريا الديمقراطية، ندوة حوارية بعنوان "اتفاقية ٢٩ كانون الثاني وأهميتها" في صالة زانا بمدينة قامشلو، بحضور عدد من المهتمين بالشأن السياسي.

وتحدث الرئيس المشترك لمكتب العلاقات في مجلس سوريا الديمقراطية، حسن محمد علي عن مسار الاتفاقية وتحديات تنفيذها، مؤكداً أن سوريا تمر برحلة تأسيسية جديدة تتطلب مشاركة جميع القوى السياسية في دمشق لضمان دورها في رسم مستقبل البلاد.

وأشار إلى أن اتفاقية ٢٩ كانون الثاني تشكل خطوة هامة نحو الحوار والتفاهم بين المركز والأطراف، لافتاً إلى أن تاريخ سوريا لم يشهد اتفاقيات عائلة بهذا المستوى بين الطرفين.

وأكد: أن "الإدارة الذاتية ترفض العودة إلى المركزية السابقة"، مشدداً على أهمية بناء شراكة حقيقية تقوم على حماية جميع الشعوب السورية والمشاركة في صياغة النظام الجديد. كما أوضح أن ملف انضمام قوات سوريا الديمقراطية إلى الجيش السوري يشهد تقدماً، حيث تم دمج آلاف المقاتلين مع الحفاظ على خصوصية المنطقة، فيما تستمر النقاشات حول مستقبل وحدات حماية المرأة وآليات مشاركتها ضمن المؤسسات الأمنية والعسكرية الجديدة".

وأشار: إلى أن "الإدارة الذاتية تمثل تجربة سياسية ومؤسساتية، لا يمكن تجاوزها أو حلها بسهولة، معتبراً أن مؤسساتها وخبراتها تشكل قيمة مضافة لعملية دمقرطة سوريا، كما شدد على استمرار دور القوات المندمجة في مكافحة الإرهاب وحماية المناطق التي ما تزال تواجه تهديدات أمنية.

وتخللت الندوة مداخلات وأسئلة من الحضور، تناولت مستقبل الاتفاقية، وآليات تنفيذ بنودها، وفرص تحقيق شراكة سياسية حقيقية في المرحلة المقبلة.

محافظ حلب يزور كوباني.. وعوائل الأسرى تطالب بالكشف مصير أبنائها

كوباني/ سلافا أحمد - زار محافظ حلب، عزام الغريب، مدينة كوباني برفقة نائبه ووفد مرافق في إطار جولة رسمية شملت عدداً من المؤسسات والمرافق العامة، إلى جانب عقد لقاءات مع الإداريين ووجهاء المدينة، لمناقشة الأوضاع العامة والبدء بسير عمل المؤسسات ضمن إطار تنفيذ اتفاقية التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني بين قوات سوريا الديمقراطية والحكومة السورية المؤقتة وذلك يوم الأحد السابع من شهر حزيران الجاري.

وتأتي هذه الزيارة الأولى له إلى المدينة منذ الإعلان عن تنفيذ الاتفاقية، في إطار سلسلة لقاءات ومباحثات تتعلق بمتابعة واقع المنطقة وسير عمل مؤسساتها، إلى جانب مناقشة عدد من الملفات الخدمية والإدارية ضمن المرحلة الحالية، وكان في استقبال الوفد عدد من مسؤولي وإداريي مدينة كوباني، حيث تضمنت الزيارة جولات ولقاءات للاطلاع على واقع المنطقة وأبرز التحديات التي تواجهها خلال المرحلة الراهنة.

وشملت الجولة زيارة مقر الأمن الداخلي ومديرية منطقة كوباني، حيث التقى المحافظ والوفد المرافق عدداً من المسؤولين والإداريين المحليين، وجرى بحث جملة من الملفات المتعلقة بواقع المنطقة وسير عمل المؤسسات الخدمية والإدارية.

وتضمنت الزيارة أيضاً اجتماعاً موسعاً مع الإداريين ووجهاء وأهالي المدينة، جرى خلاله بحث الأوضاع العامة في المنطقة ومناقشة متطلبات المرحلة الحالية في ظل تنفيذ الاتفاقية والبدء تطوير العمل المؤسساتي والخدمي، بالتزامن مع زيارة محافظ حلب، نظمت عوائل الأسرى والمفقودين في كوباني وقفة احتجاجية أمام مقر مديرية المنطقة، طالبت خلالها بالكشف عن مصير أبنائها الذين فقدوا خلال الهجمات التي استهدفت مناطق روج آفا وشمال وشرق سوريا.

وخلال الوقفة، طالبت خديجة حج مصطفى، زوجة الأسير عبد القادر شعبان المفقود على طريق الحسكة، بالكشف عن مصير زوجها، مؤكدة أنه أب لسبعة أطفال ولم يرتكب أي جرم بل دافع عن شعبه ووطنه.

وقالت في كلمتها الموجهة إلى نائب محافظ حلب: "ممنذ الإعلان عن الاتفاق، وحتى الآن لا يزال أسرانا ومفقودونا مجهولي المصير، ونطالب بالكشف عن مصيرهم وإنهاء معاناة عائلاتهم".

خديجة حج مصطفى

علي حنورة

وأضافت أن العديد من العائلات راجعت مؤسسات حكومية مختلفة خلال الفترة الماضية لمعرفة مصير أبنائها لكنها لم تحصل على إجابات واضحة، مشيرة إلى أن قضية الأسرى والمفقودين تمثل مطلباً إنسانياً لا يمكن تجاهله.

وقالت إن المقاتلين الذين دافعوا عن شعبهم ومناطقهم وكرامتهم وجهوا مصيراً مُهجمياً حيث استشهدوا بطرق وحشية، تركت جثامينهم في العراء دون احترام لحرمة الشهداء أو مشاعر ذويهم.

من جانبه، أكد نائب محافظ حلب "علي حنورة"، خلال حديثه مع عوائل الأسرى أن اللجان التي شكلت مع تنفيذ اتفاقية التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني تعمل على عدد من الملفات الأساسية، وفي مقدمتها ملف عودة مهجري عفرين وملف الأسرى والمفقودين.

وأوضح أن المطالب التي تطرحها العائلات محقة، وأن اللجنة المختصة تتابع هذا الملف، إلا أن الوصول إلى النتائج المرجوة يتطلب وقتاً وجهوداً وإجراءات متعددة للكشف عن مصير المفقودين والعمل على إطلاق سراح الأسرى.

ودعا العائلات إلى تزويد اللجنة المختصة بالمعلومات المتوافرة حول المفقودين للمساهمة في تسريع عمليات المتابعة والكشف عن مصيرهم.

اعتصام أمام مجلس الشعب بدمشق يطالب بتحقيق العدالة وتحسين المعيشة

مركز الأخبار - شهدت العاصمة السورية دمشق، اعتصاماً حُمّت شعار «قانون وكرامة» أمام مبنى مجلس الشعب، طالب خلاله المشاركون بإرساء دولة القانون ومحاربة الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية للسوريين.

ورفع المشاركون يافطات تدعو إلى جَرِم الطائفية، ومحاسبة المسؤولين عن الفساد والانتهاكات، إلى جانب التأكيد على ضرورة تحسين الأوضاع المعيشية والاهتمام بمعاناة الفقراء والمهجرين.

وركز المعتصمون على مطالب تتعلق بمحاربة الفساد والفصل التعسفي وتحقيق العدالة الانتقالية.

في مدينة دمشق، طالبوا خلاله بإرساء دولة القانون ومحاربة الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية للسوريين.

وشهد الاعتصام مشادات كلامية بين بعض المؤيدين للحكومة المؤقتة، والمشاركين في الوقفة، الذين شددوا على رفض عودة الاستبداد تحت أي شكل، داعين إلى إعطاء الأولوية لإعادة المهجرين وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية بدلاً من التركيز على المشاريع التجارية.

مؤكدين أن جذب الاستثمارات وتحسين الواقع الاقتصادي مرتبطان بضمان الأمن والعدالة للجميع.

من المعني بالتّغيير الفكري للشّعوب.. الأدب أم السّلطة؟

أحمد عبد الرؤوف

في ظل التقلّبات السياسية والحروب المتعددة الأوجه، التي يعيشها العالم اليوم، وما يرافقها من ظهور أيديولوجيات كثيرة في الوقت الذي يكون المثقّف والأديب أصحاب الأيادي الطولى بقيادة المجتمعات، تبرز أسئلة مثيرة للاهتمام ومنها من المعني بالتغيير الفكري لدى الشعوب؟ الأدب أم السلطة؟

الأدب والسّياسة

تتّصف المجتمعات التي شهدت حضاراتها تقدّماً ملموساً برباده أبنائها من المثقفين والشعراء والكتّاب حتى أصبحوا في الصفوف الأولى بقيادة مجتمعاتهم، ليكونوا مؤثّرين ومتأثّرين بمحيطهم وجميع السياسيين والقادة، وبذلك يتحوّل الأدب موجّهاً رشيقاً ومستمراً للحركة الفكرية في البلاد، وتتعزّز هذه الحالة عبر التاريخ في المجتمعات الأكثر انفتاحاً وتقدّماً في جميع الحالات، وعندما يكون الأديب والمثقّف يمثّل فئات الشعب المسحوقة حين يصوّر آلامهم وآمالهم بشكل دقيق، يستطيع بذلك الفلاح وصاحب المهنة والصانع والتاجر أن يتصدر إدارة البلاد دونما أن يكون موجوداً بشكل فعلي، وبه ينتظم المجتمع ضمن حالة صحيّة متكاملة

السّلطة والوعي الفكري

أمّا عندما يتشكّل الوعي الفكري والثقافي لدى الفرد وفق مناهج مدروسة تتجهز في أروقة الساسة، الذين جاؤوا من خلفيات مختلفة تقوم على أساس القوة والتفرد بالسلطة، وتنصاع إليهم قياد الأمور شيئاً فشيئاً حتى تتشكل منظومة سياسية وأمنية كاملة تكتب للمثقفين والأدباء ما يقولون، ثم يبلغ بها الأمر فيما بعد أن تنتج حالة ثقافية تقوم على التمجيد للسلطة بعيوبها وفسادها وتفردها بالأمر حتى لا يجد الأديب والمثقف الحر مكاناً لقلمه في هذا المجتمع ينتهي به المطاف إلى أن تنتج السلطة شعبها بمثقفيه وفلاحيه وعماله واقتصاده. وعليه تتحول الثقافة لنتاج طبيعي للسياسة. ولا يعدو دور المفكرين رغم من ذلك والأمثلة جمّة فيما تكشّف للشعوب خلال العقود الثلاثة الأخيرة، خاصة بعد انتشار مواقع التواصل الافتراضي بشكل واسع وقدرة الأفراد على اختلاف ثقافاتهم وخصيلهم الدراسي وأعمارهم على الوصول إلى المعلومة بشكل مباشر.

إنتاج السياسة في سوريا

تعيش شعوب الشرق الأوسط حالة من التفريغ الثقافي المتعمد بما ينسجم مع النموذج الثاني الذي تكلمنا عنه. ورما أن سوريا خلال أكثر من خمسة عقود خوّلت بكل طاقاتها الثقافية والعلمية والاقتصادية والمجتمعية إلى منظومة تخدم السلطة وتتماشى مع رغباتها وسياساتها حتى أصبح شعبها لا يدري ماذا يصنع بزوالها حين عمد نظام البعث البائد إلى تقلّد مفاصل الحكم فيها، لتكون بغيره على ما فيه من فساد وظلم وتهميش بلا كيان يحفظ وجودها، وتصبح في حال سقوطه تركة ثقيلة لا تستطيع النهوض بنفسها حين اعتاد الشعب فيها الحياة التي رُسمت له لا الحياة التي يسعى لرسمها وصناعتها بما يتناسب مع طموحه وتطلعاته بالحرية والعدالة التي تحفظ حقوق مكوناته دون تمييز، وفي تلخيص الحالة الفكرية التي تكرّست خلال العقود الماضية في سوريا نستطيع أن نصنّفها ضمن النموذج الذي يعتمد على إنتاج السياسة للثقافة والفكر.

وفي الوقت الذي تحتاج فيه سوريا بعد تجربة مريرة خاضها شعبها على مدار أكثر من خمسين عاماً، وخلال ثورة امتدت خمسة عشر عاماً لبناء شراكة وطنية حقيقية ترتكز على عقول المفكرين والمثقفين من النخبة تدخل سوريا الجديدة بمنعطف خطير يخشى فيه مراقبون من إعادة إنتاج الاستبداد بصور جديدة وأنماط مختلفة، وهنا ينبغي أن يتقدم صنّاع الإدارة من أبناء البلاد الذين يمتلكون مجامع الفكر والثقافة لتكون السياسة بنتهما الجميلة التي تنهض بالبلاد وجّنبها التجارب السابقة، وإن كان السبيل إلى ذلك محفوفاً بالتعب والتضحيات الجسام التي يمتلك أسبابها أبناء الشعب السوري.

حائزة «نوبل» أولغا توكارتشوك تؤلّف مستعينة بالذكاء الاصطناعي

سوسن الأبطح

أثارت الكاتبة البولندية أولغا توكارتشوك، الحاصلة على "جائزة نوبل" لعام ٢٠١٨، موجة من الغضب بعد تصريح لها، خلال مشاركتها في "مؤتمر إمباكت ٢٦" في مدينة بوزنان الشهر الماضي، اعترفت خلاله أنها استخدمت الذكاء الاصطناعي، لإتمام بعض المهمات في كتابة روايتها الأخيرة، وصل السخط في البعض إلى حدّ المطالبة بسحب الجائزة العالمية من الأديبة، قالت أولغا إنها اشتركت في نموذج متقدم للذكاء الاصطناعي، وانبهرت من النتائج التي حصلت عليها، ووصفته بأنه "يوسّع الآفاق ويعمق التفكير الإبداعي".

ومن بين ما قالته إنها بينما كانت تكتب روايتها التي تصدر الخريف المقبل، وتدور أحداثها في القرن التاسع عشر، لجأت إلى برنامجها الأثير وسألته عن الأغاني التي رقصت عليها شخصياتها في تلك الفترة من الزمن لإتمام مشهد تكتبه عن حفل راقص، وحسب الأديبة، فإن أسماء إحدى الأغنيات لم تكن صحيحة، لذلك حذر من الهلوسة.

اعترافات مثيرة

زادت أولغا تورتشوك الطين بلة حين شرحت أنها أحياناً تعود إلى برنامج الدردشة، وتسأله: "كيف يمكنني يا عزيزي أن أطور هذه الفكرة بشكل جميل؟"، وهو ما يعني أنها تطلب المساعدة حتى في بناء الرواية، واعتبرت الأديبة أن هذه التقنية حسب ما اكتشفت "لها نتائج وأبعاد لا تصدق".

انتشر الخبر، وتسبب بنقاشات واسعة، خصوصاً حول أحقية استخدام الذكاء الاصطناعي في كتابة الروايات. وفي العمليات الإبداعية بشكل عام. اضطرت الأديبة النوبيلية لإصدار بيان توضح فيه أنها لا تلجأ للذكاء الاصطناعي في الكتابة، إنما في البحث عن المعلومات والأرشفة، وأوضحت أن كتابها الجديد، لم تكتبه باستخدام الذكاء الاصطناعي ولا بمساعدة أي شخص آخر، "لقد كتبتُ بمفردي لعقود عديدة"، وهي تتعامل مع هذه التقنية الحديثة كأداة تسمح لها بتوثيق الحقائق والتحقق منها بشكل أسرع، مستعينة عما كانت تفعله حين تبحث في الكتب والمراجع.

الذكاء الاصطناعي قدر محتوم

هناك من يعترف من الأدباء ومن لا يعترف بأن البرامج النوليدية باتت لا غنى عنها أثناء الكتابة، سواء في البحث أو الأرشفة، ومنهم من يبلغ به الحال حدّ المساعدة في تطوير الشخصيات والحبكات. أو البحث عن الاحتمالات الممكنة للأحداث، والاستخدامات تتنوع.

الأديبة أولغا توكارتشوك التي أثارت نقاشاً حساساً حول حدود إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي، هي واحدة من أبرز أدباء جيلها، إضافة إلى "نوبل" حاصلة على جائزة "بوكر مان"، وهي ناشطة حقوقية وكتاباتها تعكس اهتمامها بالإنسان والهوية وسؤال الحرية والبيئة، وخليل النفس البشرية، "عرفت بخصب خيالها السردي الذي يتميز بشغف موسوعي يجسّد عبور الحدود كوسيلة للحياة"، حسب لجنة "نوبل".

لذلك: فإن رأيها في التحديات التي يتعرض لها الأدب، بسبب التطورات التقنية يجب أن يؤخذ على محمل الجد، وهو رأي انتشر كالنار في الهشيم لأنه تم تناقله بكثافة على وسائل التواصل عبر تسجيل مصور.

أصالة أم تزييف؟

تابعت أولغا توكارتشوك قائلةً: "على عكس ما يتردد، أعتقد أننا نحن الكُتّاب، بحكم خصوصية حرفتنا، سنكون الأكثر انسجاماً مع أدوات مثل الذكاء الاصطناعي"، بالطبع لم يعتبر محبو توكارتشوك ما تقوله خبراً سارّاً أو مطمئناً، وعلقت صحافية بولندية بالقول: "مجرد التذكير بأن هذه الجائزة تُؤكد على قربية الكتابة وأصالتها، ومن الصعب الحديث عن هذه الأصالة عندما يقوم الذكاء الاصطناعي بإنشاء الحبكات والجمل نيابةً عنا، كما أن نماذج اللغة التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي تتعلم من أعمال الكُتّاب، بمن فيهم كُتّاب من بولندا، غالباً دون موافقتهم أو حتى علمهم".

لا روايات بعد اليوم

الأهم من اعتراف الأديبة باللجوء إلى النماذج التوليدية هو قولها: إن روايتها التي تستعد لإصدارها ستكون الأخيرة من هذا الصنف الطويل الذي يحتاج جهد سنوات، "لأن العالم، يبدو وكأنه دخل في حالة جمود مدمر، ولم يعد يستحق روايات طويلة وشيقة، كما يتناقص عدد الراغبين في قراءة هذا النوع من الكتب باستمرار"، وتضيف أنه في الماضي، كان هذه الكتب تحظى بشغبية كبيرة، "أما الآن، للكبيرين، تُعد قراءة رواية خدياً شاقاً"، وهي تأسف لأن غالبية القراء يسعون لمعرفة نهاية روايتها التي قضت سبع سنوات في تأليفها «كتب يعقوب» وتقع في ألف صفحة باللجوء إلى ملخصات صغيرة، وهو ما يحرم العمل حقه والكاتب أن يرى مردود جهده وصبره.

الخطير في الأمر أن نرى أديبة عالمية الصيت، بلغت ٦٤ من عمرها، قضت عمرها كله في كتابة الروايات، نالت أعظم الجوائز، وتوجت متفوقة على أقرانها، تقول: إن هذا الصنف من الكتابة لم يعد له من قراء، وتعبر عن يأسها ومرارتها وكأنما كل ما كتبته يفقد قيمته بسرعة، "أتألم حين أفكر في أن أعمالاً أدبية كلاسيكية، كرّس لها أفرادٌ ذوو وعي كامل حياتهم، تتلاشى، أشعر بأسف بالغ على بلزاك، وسيوران، ونابوكوف الفريد، لأنه على الرغم من حماسي، لا أعتقد أن أي غرفة دردشة حديثة قادرة على نقل مثل هذا المعنى الرائع".

الذكاء الاصطناعي في نظر أولغا توكارتشوك قد يكون وسيلةً لاختصار الوقت والجهد المبذول في البحث والتوثيق.

ووسط يأس بلغ غايته تخبرنا، وهي الأديبة التي اشتهرت بموسوعيتها، بأنها لن تكتب رواية طويلة بعد اليوم، وذلك "لأسباب مالية"، وتفصل أن تتفرغ لكتابة القصص القصيرة، "لا يستطيع أي ناشر في السوق الحالية تحمل عبء عمل ضخم بسعر معقول، ودفع أجر عادل، من جهة أخرى، بعد هذه السنوات، أرهقتني عملية الكتابة والطباعة جسدياً ونفسياً، لذلك، سأركز على القصص القصيرة".

الأدب لا يستحق التضحية

تقول أولغا: "إذا قارنا عدد الساعات التي قضيتها في تأليف (كتب يعقوب) بأجر عامل، فلن يشتريها أي ناشر"، الذكاء الاصطناعي في نظرها، قد يكون وسيلة لاختصار الوقت والجهد المبذول في البحث والتوثيق، مما يجعل إنتاج الروايات الطويلة مجدياً اقتصادياً، لكن هل حقاً بات الهدف الوحيد للكتّاب هو الربح المالي، ومن دون ذلك يتوقفون عن الكتابة، وإن كان الأمر كذلك فالأديبة البولندية حصدت من الأدب ما لم يحلم به غيرها، فإضافة إلى ما نالته من الجوائز ترجمت إلى أكثر من ٢٥ لغة وباعت ملايين النسخ، فهل حقاً لا يزال بمقدورها اعتبار نفسها مظلومة كأديبة وعليها أن تتوقف؟ ثم أليس هناك من عودة وحنين إلى كبار الكتاب الكلاسيكيين؟ وهناك طلب مستجد حتى على الكتب الورقية القديمة؟ فلماذا تستعجل أديبة بمستوى أولغا توكارتشوك وبحكمتها لاستخلاص النتائج؟

كتبت صحافية بولندية مرموقة رداً على الأديبة النوبلية تقول لها: إن مجتمع يسعى باستمرار إلى إيجاد قدوة، ولكثيرين، كانت الجائزة البولندية على جائزة "نوبل" إحدى هذه القدوات، فهل سنظل كذلك بعد تصريحاتها المحيرة والمثيرة التي تستدعي إعادة التفكير في أمور عديدة حساسة ومفصلية؟

كلام أولغا يكشف عن أزمة وجودية عميقة تواجه الأديب مهما بلغت مكانته، ومستواه الإبداعي وهو يعيش مزاحمة الآلة له، وتهميش دوره، وجُوء القراء لمرصنته، وتلخيص أعماله، والاكتفاء منها بما يختصره الذكاء الاصطناعي في جمل قليلة وسريعة.

بين الوعود والواقع.. أين اختفت خصوصية الكرد في اتفاق ٢٩ كانون الثاني..؟!

محمد عيسى

منذ الإعلان عن «اتفاق ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٦» بين الحكومة السورية المؤقتة وقوات سوريا الديمقراطية، ساد اعتقاد واسع في الأوساط الكردية بأن مرحلة جديدة من العلاقة بين دمشق وروج آفا قد بدأت. مرحلة تقوم على الاعتراف المتبادل، وإنهاء الصراع، وفتح الباب أمام بناء سوريا جديدة تتسع لجميع شعوبها بمختلف قومياتهم وأديانهم وثقافاتهم. وجرى الترويج للاتفاق بوصفه خطوة تاريخية نحو إنهاء عقود من المركزية والإقصاء، وضمان مشاركة حقيقية للكرد في المؤسسات السورية المستقبلية، مع الحفاظ على خصوصية مناطقهم وهويتهم الثقافية والإدارية.

الخصوصية الموعودة... ماذا كانت تعني للكرد؟

عندما جرى الحديث عن «خصوصية المناطق الكردية» لم يكن المقصود إنشاء دولة مستقلة أو كيان منفصل كما حاولت بعض الأطراف تصوير الأمر. بل كان الحديث يدور حول جملة من الحقوق التي تعتبر في نظر شريحة واسعة من الكرد حقوقاً طبيعية ومشروعة بعد عقود طويلة من التهميش والإنكار.

فمنذ تأسيس سوريا الحديثة، واجه الكرد سياسات متعاقبة هدفت إلى تقييد حضورهم الثقافي والسياسي، بدءاً من الإحصاء الاستثنائي عام ١٩٦٢ الذي جرد عشرات الآلاف من الكرد من الجنسية السورية، مساحة استخدام اللغة الكردية مقارنة بما كانت عليه خلال السنوات الماضية.

وبالنسبة لقطاع واسع من الكرد، فإن أي اتفاق لا يتضمن اعترافاً عملياً باللغة الكردية وحق استخدامها في التعليم والإدارة والحياة العامة سيبقى اتفاقاً ناقصاً لا يحقق جوهر المطالب التي ناضلت من أجلها أجيال متعاقبة.

إدارة المناطق الكردية... أبناء المنطقة أم الإدارة المركزية؟

القضية الثانية التي تثير جدلاً واسعاً تتعلق بمسألة إدارة المناطق الكردية. فعندما تحدثت الأطراف الموقعة على الاتفاق عن الحفاظ على خصوصية روج آفا، فهم كثيرون أن ذلك يعني استمرار دور أبناء المنطقة في إدارة شؤونها المحلية. سواء من خلال المجالس المحلية أو المؤسسات التنفيذية أو الهيئات الخدمية.

لكن: الواقع الحالي يشير إلى نفوذ الإدارة المركزية في دمشق على حساب المؤسسات المحلية، وهو ما يثير تساؤلات حول طبيعة النموذج الإداري الذي يجري بنا ؤ ه .

واضح حول كيفية الحفاظ على الخصوصية التي جرى الحديث عنها أثناء المفاوضات.

ويخشى كثيرون أن يؤدي غياب الضمانات القانونية إلى إعادة إنتاج السياسات المركزية القديمة بصورة مختلفة، بحيث تصبح اللغة العربية اللغة الوحيدة المعترف بها فعلياً في المؤسسات الرسمية، بينما يجري التعامل مع اللغة الكردية باعتبارها شأناً ثقافياً محدوداً لا يمتلك أي صفة رسمية. هذه المخاوف لا تنبع فقط من غياب النصوص الواضحة، وإنما أيضاً من الممارسات اليومية التي بدأت تظهر في بعض المؤسسات التي عادت للعمل تحت إشراف الحكومة المؤقتة. حيث تراجعت مساحة استخدام اللغة الكردية مقارنة بما كانت عليه خلال السنوات الماضية.

وتزداد هذه التساؤلات في ظل غياب توضيحات رسمية حول طبيعة الصلاحيات الممنوحة للمسؤولين المحليين وحول الآليات التي تضمن مشاركة فعلية لأبناء المنطقة في صنع القرار، فالمواطن العادي لا يحكم على المسؤول من خلال منصبه فقط، وإنما من خلال قدرته على معالجة المشكلات وتحقيق المطالب ونقل صوت المجتمع الذي يمثله.

ومن هنا، فإن التحدي الحقيقي أمام المسؤولين الكرد داخل المؤسسات الوطنية لا يتمثل في الحفاظ على مواقعهم الإدارية فحسب، بل في إثبات أن وجودهم يمكن أن يتحول إلى أداة لحماية حقوق السكان وتعزيز الشراكة الوطنية، لا أن يبقى مجرد عنوان سياسي يستخدم لإظهار التنوع.

أكثر الأمثلة التي يتداولها أبناء الحسكة خلال الأشهر الأخيرة قضية نائب المحافظ أحد الهلالي الذي أصبح في كثير من الأحيان واجهة التصريحات

ا لر سمية المتعلقة بالمحافظة. رغم وجود محافظ يتولى المنصب الأعلى في الهرم الإداري،

وبغض النظر عن التفسيرات الإدارية لهذه المسألة، فإنها تجعل في نظر كثيرين دلالات

فا لكر د

الذين دعموا الاتفاق كانوا يتوقعون أن يؤدي إلى صيغة تشاركية تمنح المجتمعات المحلية دوراً أساسياً في اتخاذ القرار، لا أن تتحول المحافظات والمدن إلى مجرد وحدات إدارية تتلقى التعليمات من المركز دون امتلاك صلاحيات حقيقية، ويستحضر كثيرون هنا تجربة العقود السابقة عندما كانت معظم القرارات المتعلقة بالحسكة وقامشلو وعامودا والدرباسية تصدر من دمشق بينما كان دور المؤسسات المحلية يقتصر على التنفيذ فقط. اليوم، ومع عودة هذا النقاش إلى الواجهة، يتساءل المواطنون عما إذا كانت سوريا الجديدة ستعيد إنتاج النموذج القديم نفسه، أم أنها ستنجح في بناء نموذج أكثر دیمقراطية يضمن مشاركة فعلية للمجتمعات المحلية في إدارة شؤونها.

مناصب مؤثرة أم مواقع رمزية؟

تُطرح هذه التساؤلات بصورة أكثر وضوحاً عند الحديث عن بعض الشخصيات الكردية التي تسلمت مواقع بارزة داخل المؤسسات الجديدة، ومن بينها محافظ الحسكة نور الدين أحمد ومعاون وزير الدفاع عن المنطقة الشرقية سيان حمو، فعلى الورق تبدو هذه المناصب مؤثرة ومهمة، إذ يُفترض أن يكون محافظ الحسكة المسؤول التنفيذي الأول في المحافظة، كما يُفترض أن يلعب معاون وزير الدفاع دوراً محورياً في إدارة الملفات العسكرية والأمنية المتعلقة بالمنطقة الشرقية، لكن: ما يتداوله كثير من أبناء المنطقة يشير إلى وجود فجوة بين الصلاحيات النظرية والواقع العملي، فالكثير من القرارات الأساسية ما تزال تصدر من المركز، بينما يظل هامش المبادرة المحلية محدوداً، وهذا ما يدفع البعض إلى التساؤل حول مدى قدرة المسؤولين الكرد على الدفاع عن خصوصية مناطقهم أو التأثير في الملفات الحساسة التي تمس حياة السكان اليومية.

أما إذا جرى تفسير الاتفاق باعتباره مجرد عملية إعادة دمج إدارية وعسكرية دون أي اعتراف بالخصوصية الثقافية والسياسية والإدارية، فإن ذلك قد يؤدي إلى اتساع الفجوة بين التوقعات والواقع، ولا يعني ذلك بالضرورة انهيار الاتفاق أو العودة إلى المواجهة، لكنه قد يضعف الحاضنة الشعبية التي يحتاجها أي اتفاق كي ينجح على المدى الطويل. فالاتفاقات السياسية لا تستمد قوتها من توقيع القادة فقط، وإنما من قبول المجتمعات التي يفترض أن تستفيد منها.

وفي حال استمرت الشكوك الحالية دون تقديم ضمانات واضحة بشأن اللغة والإدارة المحلية والتمثيل السياسي، فقد نجد دمشق نفسها أمام خيار يتمثل في تراجع الثقة الشعبية، خصوصاً في المناطق التي دعمت خيار الحوار والتسوية بدلاً من الصدام.

كما أن غياب الرؤية الواضحة قد يفتح الباب أمام تصاعد التوترات السياسية وعودة الاستقطاب بين مختلف القوى، وهو ما يتعارض مع الهدف الأساسي الذي أُعلن من أجله الاتفاق، والمتمثل في إنهاء حالة التشظي وبناء استقرار دائم.

وفي خضم هذه التحولات، يعود الحديث مجدداً عن ضرورة توحيد الصف الكردي باعتباره أحد الشروط الأساسية للدفاع عن الحقوق والمطالب المشتركة، فعلى مدى السنوات الماضية، شكل الانقسام السياسي الكردي أحد أبرز نقاط الضعف التي استغلتها مختلف الأطراف الإقليمية والمحلية، وبينما كانت القوى الكردية تنشغل بخلافاتها التنظيمية والحزبية، كانت الملفات المصيرية تُحسم في كثير من الأحيان دون وجود موقف كردي موحد.

واليوم يرى كثير من المراقبين أن المرحلة الجديدة تتطلب تجاوز الحسابات الضيقة والخلافات التقليدية؛ لأن التحديات المطروحة أكبر من قدرة أي طرف منفرد على التعامل معها، فالقضية لم تعد مرتبطة بمنافسة حزبية أو انتخابية، بل تتعلق بمستقبل ملايين المواطنين وبشكل العلاقة بين الكرد والسلطة السورية خلال العقود المقبلة، ولذلك: فإن بناء رؤية سياسية مشتركة أصبح حاجة ملحة تفرضها التطورات المتسارعة في البلاد.

ولا يعني توحيد الصف إلغاء التعددية السياسية أو إنهاء الاختلافات الفكرية، وإنما يعني الاتفاق على الحد الأدنى من المبادئ الأساسية المتعلقة باللغة والهوية والإدارة المحلية والتمثيل السياسي، والعمل بصورة جماعية للدفاع عنها ضمن إطار وطني سوري شامل.

إذا غابت الخصوصية... ما مصير اتفاق ٢٩ كانون الثاني؟

يشكل هذا السؤال اليوم أحد أكثر الأسئلة حساسية في روج آفا، فالاتفاق الذي وُصف عند توقيعه بأنه نقطة تحول تاريخية كان قائماً على فكرة التوازن بين وحدة سوريا من جهة، واحترام خصوصية المنطقة من جهة أخرى.

أما إذا جرى تفسير الاتفاق باعتباره مجرد عملية إعادة دمج إدارية وعسكرية دون أي اعتراف بالخصوصية الثقافية والسياسية والإدارية، فإن ذلك قد يؤدي إلى اتساع الفجوة بين التوقعات والواقع، ولا يعني ذلك بالضرورة انهيار الاتفاق أو العودة إلى المواجهة، لكنه قد يضعف الحاضنة الشعبية التي يحتاجها أي اتفاق كي ينجح على المدى الطويل. فالاتفاقات السياسية لا تستمد قوتها من توقيع القادة فقط، وإنما من قبول المجتمعات التي يفترض أن تستفيد منها.

وفي حال استمرت الشكوك الحالية دون تقديم ضمانات واضحة بشأن اللغة والإدارة المحلية والتمثيل السياسي، فقد نجد دمشق نفسها أمام خيار يتمثل في تراجع الثقة الشعبية، خصوصاً في المناطق التي دعمت خيار الحوار والتسوية بدلاً من الصدام.

كما أن غياب الرؤية الواضحة قد يفتح الباب أمام تصاعد التوترات السياسية وعودة الاستقطاب بين مختلف القوى، وهو ما يتعارض مع الهدف الأساسي الذي أُعلن من أجله الاتفاق، والمتمثل في إنهاء حالة التشظي وبناء استقرار دائم.

وفي خضم هذه التحولات، يعود الحديث مجدداً عن ضرورة توحيد الصف الكردي باعتباره أحد الشروط الأساسية للدفاع عن الحقوق والمطالب المشتركة، فعلى مدى السنوات الماضية، شكل الانقسام السياسي الكردي أحد أبرز نقاط الضعف التي استغلتها مختلف الأطراف الإقليمية والمحلية، وبينما كانت القوى الكردية تنشغل بخلافاتها التنظيمية والحزبية، كانت الملفات المصيرية تُحسم في كثير من الأحيان دون وجود موقف كردي موحد.

بين دمشق والكرد... فرصة تاريخية ما تزال قائمة

رغم المخاوف والانتقادات، ما تزال هناك فرصة حقيقية لإنجاح اتفاق ٢٩ كانون الثاني وتحويله إلى نموذج جديد للعلاقة بين السلطة السورية ومكوناتها المختلفة، لكن: نجاح هذه الفرصة يتطلب خطوات عملية تتجاوز الشعارات العامة، فالحكومة السورية المؤقتة مطالبة بتقديم إجابات واضحة حول مستقبل اللغة الكردية، وحول صلاحيات الإدارات المحلية، وحول آليات مشاركة أبناء المنطقة في إدارة شؤونهم، كما أنها مطالبة بإثبات أن الشراكة ليست مجرد عنوان سياسي، وإنما نهج فعلي في إدارة سوريا، وفي المقابل تقع على عاتق القوى الكردية مسؤولية العمل على توحيد الموقف السياسي وتغليب المصالح العامة على الحسابات الحزبية الضيقة، لأن الانقسام الداخلي لن يؤدي إلا إلى إضعاف القدرة على الدفاع عن الحقوق والمطالب المشروعة.

وفي النهاية، يبقى السؤال الذي يتردد اليوم في شوارع قامشلو والحسكة وكوباني وعامودا وديرك أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى: هل كانت الخصوصية التي وُعد بها الكرد جزءاً حقيقياً من اتفاق ٢٩ كانون الثاني، أم أنها كانت مجرد تعبير سياسي فضفاض ترك لكل طرف أن يفسره بالطريقة التي تناسبه؟

الإجابة عن هذا السؤال لن تأتي من التصريحات أو البيانات، بل من الوقائع التي ستتشكل على الأرض خلال المرحلة المقبلة، فإما أن يتحول الاتفاق إلى بداية لعقد اجتماعي جديد يعترف بالتعددية ويؤسس لشراكة حقيقية بين السوريين، وإما أن يصبح مثالاً جديداً على الفجوة المزمنة بين الوعود السياسية والتطبيق العملي.

وعند تلك النقطة تحديداً، لن يكون مصير الاتفاق وحده على المحك، بل ستكون الثقة بين السلطة السورية والكرد التي تشكلت بصعوبة بعد سنوات طويلة من الصراع والقطيعة، أمام اختبار تاريخي قد يرسم ملامح سوريا لعقود قادمة.

سياسيون: نجاح المرحلة الانتقالية يتطلب قبول اللامركزية وتعددية الشعوب في سوريا

الحسكة/ رغد محمد ـ أكد سياسيون، أن بناء سوريا ديمقراطية يتطلب نظاماً انتخابياً يضمن المشاركة الفعلية والإرادة الحرة لجميع السوريين، وانتقدوا، تعيينات أعضاء مجلس الشعب بالطريقة التي جرت، وشددوا على أنها لا تمثل الشعوب والمكونات السورية.

فرحان داوود

أثارت آلية اختيار أعضاء مجلس الشعب في سوريا عامةً، وفي الجزيرة بشكل خاص، انتقادات واسعة، من قبل شعوب المنطقة واحزابها والقوى الوطنية، ومؤسسات المجتمع المدني، التي اعتبرت أن ما حدث من تعيينات لأعضاء البرلمان، لا تعكس التنوع القومي والديني والسياسي في البلاد، ولا تضمن تمثيلاً حقيقياً لمختلف أطياف الشعب السوري.

لا يمثل الإرادة الشعبية

في السياق، تحدث الرئيس المشترك لحزب الاتحاد الديمقراطي في الحسكة، "فرحان داوود"، لصحيفتنا: "تعيين أعضاء مجلس الشعب، نعتبرها مهزلة تستهدف إرادة الشعوب السورية، وعلى وجه الخصوص الشعب الكردي".

وأشار؛ إلى أن "الأشخاص الذين تم تعيينهم لا يمثلون الشعب الكردي، وإنما يمثلون شريحة محددة، ونسبة التمثيل الكردي في المجلس لا تتناسب مع حجم الوجود الكردي في سوريا، أن عدد الممثلين الكرد القليل بعد إجحافاً بحق الشعب الكردي، ووجوده التاريخي في سوريا".

وأكد؛ أن "أعضاء المجلس جرى تعيينهم مسبقاً من الحكومة المؤقتة، عبر لجان خاصة لتحقيق أهداف سياسية معينة، وحتى صدور أي قرار من المجلس، الشعب الكردي غير معني به، في ظل غياب ممثلين حقيقيين عنه، هذه المسرحية الهزلية من شأنها تعميق الأزمات في البلاد، وفرض شخصيات على الشعوب دون إرادتها، سيجلب الكثير من المشاكل".

ودعا "فرحان داوود" في ختام حديثه، إلى تأسيس نظام "ديمقراطي، تعددي، وبرلمان يمثل السوريين كلهم، ويمنحهم الحق في المشاركة بصنع القرار، بما يساهم في بناء سوريا ديمقراطية، تعددية، لا مركزية".

نموذج الإدارة الذاتية فريد

من جهتها أكدت عضوة المكتب السياسي في حزب الاتحاد الأرمني "كوهار خجادوريان"؛ "مجلس الشعب الذي تم اختيار أعضائه، كان ينبغي أن يضم ممثلين عن الشعوب والمكونات، والأديان السورية، من فيهم الإيزيديون إضافة إلى الشخصيات والشعوب التي شاركت في الثورة السورية منذ عام ٢٠١١، واستمرت في الدفاع عن مناطقها، وقدمت التضحيات في مواجهة المجموعات الإرهابية".

وأوضحت؛ "الجزيرة السورية، قدمت نموذجاً للإدارة المدنية الديمقراطية، حيث ضمت مختلف الشعوب، والمكونات، وأسهمت في بناء المؤسسات، وتنظيم المجتمع على أساس عقد اجتماعي يضمن المشاركة والتعددية".

ولفتت؛ "الأحزاب والقوى التي نشأت من رحم الثورة، والتي ساهمت في حماية المجتمعات المحلية، تستحق أن تكون ممثلة في مجلس الشعب، عبر شخصيات وطنية معروفة بتاريخها ونضالها".

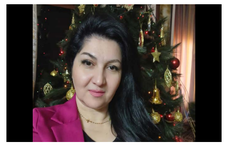

كوهار خجادوريان

واختتمت، "كوهار خجادوريان"؛ "الشعوب التي قدمت التضحيات في مواجهة مرتزقة داعش، والمجموعات المتطرفة، وعملت من أجل حماية شعوبها، ولغاتها، وأديانها، هي الأجدر بتمثيلها داخل المجلس، ووجود شخصيات وطنية تمثل الجميع في المجلس، سيجعل منه مؤسسة وطنية، تعبر عن السوريين كافة، وتسهم في بناء سوريا مدنية ديمقراطية، تعددية، ولا مركزية".

غياب التمثيل والديمقراطية والشفافية

بدوره رأى عضو المجلس العام في حزب الاتحاد السرياني، "روبيل بحو" "السوريون كانوا يأملون بعد سقوط نظام البعث، أن تشكل المرحلة الانتقالية، بداية لحياة سياسية ديمقراطية جديدة، إلا إن الآلية المعتمدة لا ترقى إلى مستوى الديمقراطية والتمثيل الحقيقي".

روبيل بحو

وأوضح؛ أن "ما جرى لم يقم على الاقتراع الحر المباشر، ولم يتح مشاركة متكافئة لجميع القوى، والشعوب، والمكونات السورية، بل أن العملية جاءت تعيينات، جرت وفق توافقات سياسية، بين قوى متنفذة في السلطة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى تمثيلها الحقيقي لإرادة السوريين".

وأضاف؛ "آليات الاختيار لم تؤمن تمثيلاً عادلاً للشعوب، والمكونات السياسية، والقومية، والثقافية، وكما تعلمون فإن محافظة الحسكة، لم تشهد اختيار أي ممثل عن الشعب السرياني الآشوري، أو المسيحيين عموماً، رغم أنهم يشكلون شعباً أصيلاً في سوريا".

وانتقد، طريقة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، والهيئات الناخبة، معتبراً أنها "لم تعكس التوجه الحقيقي للمجتمع السوري، ما أدى إلى تهميش كافة السوريين، والقوى سياسية شاركت في الحياة الوطنية، والثورة السورية".

وأكد؛ "أي مؤسسة تشريعية تستمد شرعيتها من الإرادة الشعبية الحرة، وأن غياب حق المواطنين، والشعوب، والمكونات، في اختيار ممثليهم بشكل مباشر، يضعف المساءلة والمحاسبة ويحد من قدرة المجلس على التعبير عن مصالح المجتمع بكل تنوعه".

واختتم، "مبس الريم"؛ "يحاك المرحلة الانتقالية يتطلب نظاماً انتخابياً ديمقراطياً يضمن المشاركة الحقيقية والتمثيل العادل لجميع الشعوب السورية، مع توفير ضمانات خاصة للشعوب الأصيلة بما يعزز الثقة بالسلطة ويكرس التعددية والشراكة الوطنية في بناء سوريا المستقبل".

حقوقية: شرعية البرلمان مرهونة بمدى تمثيلها للسوريين

ترى حقوقية سورية، أن فعالية البرلمان المرتقب، لن تتحدد بطريقة التعيينات التي جرت، بل بقدرته على ممارسة صلاحياته التشريعية، والرقابية، باستقلالية عن السلطة التنفيذية، محذرة، من أن محدودية التمثيل والمشاركة السياسية قد تؤثر على شرعيته ودوره في إدارة "المرحلة الانتقالية".

مع اقتراب موعد انعقاد أولى جلسات البرلمان السوري، في الثامن من حزيران الجاري، تتجه الأنظار إلى الدور الذي ستلعبه هذه المؤسسة في المرحلة الراهنة، وسط استمرار الجدل بشأن آلية تشكيلها، ولا سيما في ظل عدم إعلان رئيس الحكومة المؤقتة، أحمد الشرع، حتى الآن أسماء الأعضاء الذين سيقوم بتعيينهم ضمن الحصة المخصصة له.

البرلمان يستمد شرعيته من الشعب

حول الموضوع، تحدث لوكالة هاوار، المحامية والحقوقية السورية "ميس الريم"؛ تقييم البرلمان (مجلس الشعب السوري) الجديد، لا ينبغي أن يقتصر على طريقة تشكيله فحسب، بل يجب أن يشمل أيضاً مدى قدرته على ممارسة صلاحياته التشريعية، والرقابية، بصورة مستقلة وفعالة خلال المرحلة المقبلة".

وتابعت: "الأصل في الأنظمة الديمقراطية، أن تستمد البرلمانات شرعيتها من الانتخابات العامة الحرة والمباشرة، بوصفها التعبير الأوضح عن الإرادة الشعبية، وغياب هذا المسار، واعتماد هيئات ناخبة إلى جانب تعيين جزء من الأعضاء من قبل رئيس الحكومة المؤقتة، يثير تساؤلات حول مستوى الشرعية التمثيلية للمؤسسة التشريعية الجديدة".

وأوضحت: "البرلمان، من الناحية النظرية، يُفترض أن يؤدي دوراً محورياً في مناقشة التشريعات، وإقرار القوانين، ومراقبة أداء السلطة التنفيذية، ومحاسبتها، غير أن فعالية هذه الصلاحيات ترتبط بدرجة استقلالية أعضائه وطريقة اختيارهم".

وأضافت: "آلية "الهيئات الناخبة" المعتمدة في تشكيل البرلمان، إذا لم تكن تلك الهيئات منتخبة بصورة مباشرة من المواطنين، تجعل العملية أقرب إلى نموذج الانتخاب غير المباشر، في حين أن منح رئيس الحكومة المؤقتة صلاحية تعيين ثلث الأعضاء يجعل جزءاً مهماً من البرلمان أقرب إلى التعيين وهذا أمر قد يحدث إشكالية كبيرة".

وبينت: "هذه المعادلة قد تنعكس مستقبلاً على طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية، والتنفيذية، إذ قد يجد البرلمان نفسه أمام هامش محدود في ممارسة دوره الرقابي، خصوصاً إذا تشكلت داخله كتلة واسعة من الأعضاء المرتبطين بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالسلطة التنفيذية".

وحول طبيعة عمل البرلمان، رجحت: "ينصبّ تركيزه في المرحلة الأولى على إقرار القوانين، والتشريعات المرتبطة بإدارة "المرحلة الانتقالية"، وتنظيم عمل مؤسسات الدولة، ومناقشة المقترحات التي تقدمها الحكومة، أكثر من انخراطه في إنتاج مبادرات تشريعية مستقلة نابعة من داخل المؤسسة التشريعية نفسها، في ظل غياب ممثلين الحقيقيين للشعب".

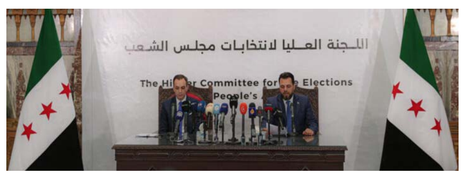

وأضافت: "التجربة العملية ستحدد ما إذا كان البرلمان سيتحول إلى جهة فاعلة في صياغة السياسات العامة، ومراقبة أداء الحكومة، أم سيقتصر دوره على المصادقة على مشاريع القوانين المعدة مسبقاً من قبل السلطة التنفيذية".

يجب أن يمثل إرادة السوريين

وفيما يتعلق بتمثيل الشعوب، والمكونات السورية، تحدثت بقوله: "أي مؤسسة تشريعية، لا تعكس بصورة متوازنة التنوع القومي، والديني، والاجتماعي في البلاد، ستواجه تحديات تتعلق بالقبول السياسي، والشرعية المجتمعية، والاعتراضات التي أثيرت بشأن مسألة التمثيل، كالكرد، والمسيحيين، والدروز وغيرهم، تعكس أهمية بناء مؤسسة تشريعية يشعر مختلف السوريين، بأنها تمثلهم بصورة عادلة".

وذكرت: "السلطات قد تبرر اعتماد النموذج الحالي، بوصفه إجراءً انتقالياً، فرضته الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، وحاجة المؤسسات الوطنية إلى الاستمرار في أداء وظائفها، إلا إن هذا التبرير لا يلغي المخاوف المتعلقة بتراجع مستوى المشاركة السياسية المباشرة للمواطنين في اختيار ممثليهم".

وحذرت، من أن "البرلمان سيواجه منذ جلساته الأولى، اختباراً حقيقياً يتعلق بقدرته على إثبات استقلاليته، وإقناع السوريين بقدرته على تمثيل مصالحهم المختلفة"، لافتة إلى أن "أي شعور لدى شعوب، أو شرائح واسعة بأنها غير ممثلة بصورة عادلة، قد يفتح الباب أمام جدل سياسي طويل الأمد، حول شرعية المؤسسة التشريعية ودورها في رسم مستقبل البلاد".

واختتمت، "ميس الريم"؛ "يحاك البرلمان، لن يقاس فقط بعدد القوانين التي سيصدرها، بل بمدى قدرته على التحول إلى منصة سياسية جامعة، تمارس الرقابة على السلطة التنفيذية، وتشارك فعلياً في إدارة المرحلة الانتقالية، بما يعزز الثقة بالمؤسسات الوطنية، ويهيئ الأرضية لعملية سياسية أكثر شمولاً واستقراراً".

سقوط النخبة في سوق الوهم

كردبار دريعي

في اللحظات التي تُختبر فيها الشعوب، تُعرف قيمة المثقفين الحقيقيين. ففي أوقات الخطر، لا يُنتظر من المثقف أن يكون متفرجاً، ولا أن يختبئ خلف الكلمات المنمقة والبيانات الرمادية، بل أن يكون في مقدمة الصفوف، حارساً للوعي، وناقوساً يدق عند اقتراب الخطر، وصوتاً يزعج الفساد والانتهازية والتراجع. لكن: ما الذي نراه اليوم في روج آفا؟

بينما يواجه الناس أزمات سياسية واقتصادية وأمنية متراكمة، وبينما تتعرض المكتسبات التي حُققت بدماء آلاف الشهداء لمحاولات الاحتواء والتفكيك، اختار قسم من الوسط الثقافي أن يعتزل معركة الوعي، ويتحول إلى نادٍ مغلق لتبادل المجاملات والصور التذكارية والألقاب الفارغة. لقد أصبح بعض من يسمون أنفسهم مثقفين أشبه بتجار في سوق الشهرة، يبيعون الكلمات ويشترون التصفيق، يتحدثون عن الثقافة كما يتحدث التجار عن بضائعهم. ويقيسون نجاحهم بعدد الدعوات والظهور الإعلامي لا بمدى تأثيرهم في المجتمع أو قدرتهم على كشف مواطن الخلل والانحراف.

إن المثقف الذي لا يرى معاناة شعبه ليس مثقفاً، بل موظف علاقات عامة، والمثقف الذي يخشى قول الحقيقة خوفاً على موقعه أو مصالحه ليس حاملاً للوعي، بل حارساً للركود. أما الذي يكتفي بالتصفيق لكل شيء، فهو شريك في إنتاج الأزمة لا جزء من الحل.

كيف يمكن لمن يدّعي الدفاع عن الثقافة أن يصمت أمام تراجع المؤسسات؟ وكيف لمن يتغنى بالهوية أن يغيب عن معركة حماية المجتمع من الانقسام والفساد والتبعية؟ وكيف لمن يحمل لقب «كاتب» أو «أكاديمي» أن يختزل دوره في حضور المناسبات والتقاط الصور بينما تتآكل القضايا الكبرى أمام أعين الجميع؟ إن أخطر ما يهدد المجتمعات ليس نقص السلاح ولا قلة الموارد، بل إفلاس النخب، فعندما تصبح الثقافة سلعة، والمواقف بضاعة، والضمير مشروعاً استثمارياً، يتحول المثقف من قوة تغيير إلى عبء على المجتمع. لقد كانت الشعوب تنظر إلى المثقفين باعتبارهم بوصلة أخلاقية وفكرية. لكن بعضهم اليوم فقد البوصلة وأصبح جزءاً من الضجيج العام، ضجيج كثير، وفكر قليل، خطابات طويلة، وأثر معدوم، حضور دائم في المشهد، وغياب كامل عن القضايا الحقيقية.

إن روج آفا لا تحتاج إلى مزيد من الخطب الاحتفالية، بل إلى ثورة ثقافية تعيد الاعتبار لدور المثقف الحقيقي. تحتاج إلى أقلام تجرؤ على النقد، وعقول تضع المصلحة العامة فوق الحسابات الشخصية، وأصوات تدافع عن الحقيقة حتى عندما تكون مكلفة، فالتاريخ لا يخلّد أولئك الذين صفقوا للواقع، بل الذين امتلكوا الشجاعة لتغييره.

وعندما تُكتب صفحات هذه المرحلة، لن يُسأل المثقفون كم ندوة حضروا، ولا كم صورة التقطوا، ولا كم لقباً حملوا؛ بل سيُسألون سؤالاً واحداً: أين كنتم عندما كان شعبكم بحاجة إلى صوتكم؟

المشروع الإيراني والمشروع الإسرائيلي في الشرق الأوسط.. دراسة تحليلية في الاستراتيجية والسياسة الخارجية

د. دينا يعقوب
(أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية/القاهرة)

يُعد الشرق الأوسط أحد أكثر الأقاليم الدولية تعقيداً من الناحية الجيوسياسية، حيث تتداخل اعتبارات الأمن والهوية والدين والطاقة والتنافس الإقليمي، وفي قلب هذا المشهد يبرز مشروعان استراتيجيان رئيسان: المشروع الإيراني والمشروع الإسرائيلي، ورغم الاختلاف الجذري بينهما في المرجعيات الفكرية والسياسية، فإن كليهما يسعى إلى إعادة تشكيل البيئة الإقليمية بما يحقق أمنه القومي ويعزز مكانته الاستراتيجية.

طبيعة المشروع الإيراني في المنطقة

من منظور السياسة الخارجية، يقوم المشروع الإيراني على مبدأ منع التهديدات قبل وصولها إلى الحدود الإيرانية، وقد تشكل هذا التوجه بصورة واضحة منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، ثم تعزز خلال الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) التي رسخت لدى صناع القرار الإيراني قناعة بأن الأمن لا يتحقق داخل الحدود فقط، بل من خلال بناء عمق استراتيجي خارجها.

يعتمد المشروع الإيراني على عدة مرتكزات رئيسية:

أولاً، بناء شبكة نفوذ إقليمية تمتد عبر عدد من الدول والقوى غير الحكومية، بما يسمح لطهران بتوسيع مجال تأثيرها السياسي والعسكري.

ثانياً، تبني استراتيجية الردع غير المتماثل، حيث تعتمد إيران على الوكلاء والشبكات الحليفة والصواريخ والطائرات المسيّرة لتعويض الفجوة التقليدية بينها وبين القوى العسكرية الكبرى.

ثالثاً، مواجهة الوجود الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة، بوصفهما التهديدين الرئيسين للأمن القومي الإيراني وفق الرؤية الرسمية الإيرانية.

رابعاً، السعي إلى الاعتراف بإيران كقوة إقليمية كبرى لها دور أساسي في ترتيبات الأمن الإقليمي.

وبالتالي، لا يمكن اختزال المشروع الإيراني في بعد ديني أو مذهبي فقط، رغم وجود هذا البعد، بل هو مشروع جيوسياسي يسعى إلى تحقيق النفوذ والردع والاعتراف الدولي، فالدين هنا يمثل أداة تعبئة وشرعية، لكنه ليس التفسير الوحيد للسلوك الإيراني.

طبيعة المشروع الإسرائيلي في المنطقة

على الجانب الآخر، يرتكز المشروع الإسرائيلي على معضلة الأمن الوجودي التي صاحبت تأسيس الدولة منذ عام ١٩٤٨، فقد تشكلت العقيدة الاستراتيجية الإسرائيلية على أساس أن البيئة الإقليمية المحيطة قد تشكل تهديداً دائماً لبقائها.

يقوم المشروع الإسرائيلي على عدة أسس استراتيجية:

أولاً، الحفاظ على التفوق العسكري النوعي في المنطقة، بحيث تبقى إسرائيل متقدمة عسكرياً وتكنولوجياً على جميع خصومها المحتملين.

ثانياً، منع ظهور قوة إقليمية منافسة قادرة على تهديد ميزان القوى، سواء كانت عربية أو إيرانية.

ثالثاً، توسيع نطاق الاندماج الإقليمي عبر العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع دول المنطقة لتقليل العزلة الاستراتيجية.

رابعاً، ضمان الدعم الغربي، وخاصة الأمريكي، كونه أحد أهم ركائز القوة الإسرائيلية.

ومن هذا المنطلق، تنظر إسرائيل إلى إيران بوصفها التهديد الاستراتيجي الأهم، ليس بسبب القدرات العسكرية فقط، بل لأن إيران تمثل مشروعاً إقليمياً منافساً يسعى إلى تحدي الهيمنة الإسرائيلية على الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط.

العلاقة بين المشروعين

رغم الخطاب الأيديولوجي المتبادل، فإن جوهر التنافس بين إيران وإسرائيل هو صراع على النفوذ الإقليمي أكثر منه صراعاً عقائدياً بحتاً، فإيران تسعى إلى توسيع مجالها الحيوي وبناء توازن ردع ضد إسرائيل والولايات المتحدة، في المقابل، تسعى إسرائيل إلى منع تشكل أي قوة إقليمية قادرة على تقويض تفوقها الاستراتيجي، وبالتالي، فإن التنافس بين الطرفين يشبه في جوانب عديدة المنافسات الجيوسياسية التقليدية التي شهدها النظام الدولي عبر التاريخ، حيث تتصارع القوى الإقليمية على النفوذ والأمن والمكانة.

ما الحل المناسب لتجاوز أزمات المنطقة؟

تكشف خبرة العقود الماضية أن محاولات الحسم العسكري لم تنجح في إنتاج استقرار دائم، كما أن سياسات الإقصاء الكامل لأي طرف إقليمي أثبتت محدوديتها، لذلك، فإن الحل الأكثر واقعية يتمثل في بناء نظام أمن إقليمي جديد يقوم على عدة مبادئ:

أولاً، الاعتراف بالمصالح الأمنية المشروعة لجميع الأطراف الإقليمية دون استثناء.

ثانياً، إنشاء آليات إقليمية للحوار وإدارة الأزمات بدلاً من الاعتماد الدائم على المواجهة العسكرية.

ثالثاً، تقليص دور الصراعات بالوكالة التي حولت العديد من دول المنطقة إلى ساحات تنافس خارجي.

رابعاً، إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي لأنهما أكثر استدامة من التنافس العسكري.

خامساً، الانتقال من مفهوم «الأمن ضد الآخر» إلى مفهوم «الأمن مع الآخر»، حيث يصبح استقرار الجوار عنصراً من عناصر الأمن الوطني لكل دولة.

إن المشروع الإيراني والمشروع الإسرائيلي ليسا مجرد تعبيرين عن خلاف سياسي عابر، بل يمثلان رؤيتين استراتيجيتين متنافستين لمستقبل الشرق الأوسط، وتسعى كل منهما إلى تأمين مصالحها وتعظيم نفوذها ضمن بيئة إقليمية شديدة الاضطراب، غير أن استمرار منطق الصراع الصفري يجعل المنطقة تدور في حلقة مستمرة من الأزمات، ومن ثم فإن الاستقرار الحقيقي لن يتحقق عبر انتصار أحد المشروعين بالكامل، بل عبر بناء توازن إقليمي مستدام يستوعب المصالح المتعارضة ويحول المنافسة من المجال العسكري الى المجال السياسي والاقتصادي.

ارتفاع أجور السرافيس في قامشلو منذ أشهر دون قرار رسمي

قامشلو/ سلافا عثمان ـ شهد قطاع النقل الداخلي في مدينة قامشلو خلال الأشهر الماضية ارتفاعاً عاماً في أجور السرافيس والفوكسات على مختلف الخطوط داخل المدينة، حيث ارتفعت تعرفة الراكب من ألفي ليرة سورية إلى ثلاثة آلاف ليرة سورية، وأصبحت هذه الأجور مطبقة بشكل واسع منذ عدة أشهر دون صدور قرار رسمي معلن يحدد التسعيرة الجديدة.

ويعد النقل الداخلي من الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها آلاف المواطنين بشكل يومي، سواءً للوصول إلى أماكن العمل أو الدراسة أو الأسواق والمراكز الخدمية، لذلك، فإن أي تغيير في أجور النقل ينعكس بشكل مباشر على النفقات اليومية للأسر.

تعرفة موحدة وأجور مختلفة

وخلال الأشهر الماضية، ارتفعت أجور السرافيس على مختلف الخطوط العاملة داخل مدينة قامشلو دون استثناء، وأصبحت التعرفة ثلاثة آلاف ليرة سورية هي الأجرة المعتمدة فعلياً بين السائقين والركاب، كما شمل الارتفاع الفوكسات التي تنقل الركاب بين الأحياء المختلفة، حيث باتت تتقاضى الأجرة ذاتها.

ولم تقتصر الزيادة على خط معين أو منطقة محددة، بل طالت معظم الخطوط الرئيسية والفرعية داخل المدينة، الأمر الذي جعل الارتفاع عاماً وشاملاً لجميع مستخدمي وسائل النقل العامة.

وتبرز المشكلة بشكل أكبر خلال فترات الأعياد والعطل الرسمية، حيث تشهد أجور النقل ارتفاعات إضافية تتجاوز التسعيرة المتداولة خلال الأيام العادية، ففي الوقت الذي تبلغ فيه الأجرة المعتادة ثلاثة آلاف ليرة سورية، يقوم بعض أصحاب السرافيس خلال الأعياد بفرض أجرة تصل إلى خمسة آلاف ليرة سورية للراكب الواحد، مستفيدين من زيادة الطلب على وسائل النقل وازدحام الخطوط.

ويحدث ذلك عادة خلال الأعياد والمناسبات التي تشهد حركة تنقل واسعة بين الأحياء والحدائق والأماكن العامة والأسواق، حيث يضطر كثير من المواطنين إلى استخدام السرافيس للوصول إلى وجهاتهم، ما يتيح لبعض السائقين فرض أجور أعلى من المعتاد، هذه الظاهرة شكل من أشكال الاستغلال الموسمي الذي يتكرر في كل مناسبة تقريباً، حيث تتحول الأعياد لبعض أصحاب السرافيس إلى فرصة لزيادة الأجور بشكل أكبر من الأيام العادية، دون وجود إعلان رسمي أو تسعيرة واضحة تحدد قيمة الأجرة خلال تلك الفترات، والمشكلة لا تتعلق فقط بارتفاع الأجور الأساسية من ألفي ليرة إلى ثلاثة آلاف ليرة سورية، بل أيضاً بغياب الالتزام بسعر موحد، إذ تختلف الأجور أحياناً بين سرفيس وآخر على الخط نفسه، وخاصةً خلال فترات الذروة والأعياد.

فوضى أجور النقل

ويشير واقع النقل الحالي إلى أن أجور خطوط السرافيس والفوكسات داخل مدينة قامشلو ارتفعت منذ أشهر من ألفي ليرة سورية إلى ثلاثة آلاف ليرة سورية للراكب الواحد دون صدور قرار رسمي معلن، في حين ترتفع الأجور في بعض المناسبات والأعياد إلى خمسة آلاف ليرة سورية، ما يجعل الراكب أمام تسعيرات متفاوتة بحسب الوقت والمناسبة، ويزيد من حالة عدم الوضوح التي يشهدها القطاع.

ويعد تنظيم أجور النقل من المهام الأساسية للجهات المسؤولة عن قطاع النقل والخدمات، حيث تعتمد عملية التنظيم عادةً على تحديد تعرفة رسمية وإعلانها بشكل واضح للسائقين والركاب، إضافةً إلى متابعة الالتزام بها من خلال الرقابة الدورية

واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين، كما تشكل التسعيرة الرسمية المعلنة مرجعاً أساسياً للركاب والسائقين على حد سواء، إذ تسهم في الحد من الاجتهادات الفردية ومنع فرض أجور مختلفة على الخط الواحد، إلا إن ارتفاع أجور السرافيس والفوكسات من ألفي ليرة سورية إلى ثلاثة آلاف ليرة سورية دون إعلان رسمي، واستمرار فرض أجور أعلى خلال الأعياد والمناسبات، يسلط الضوء على الحاجة إلى متابعة واقع النقل الداخلي بصورة أكبر.

وتزداد أهمية هذا الملف مع اعتماد شريحة واسعة من السكان على السرافيس والفوكسات كوسيلة النقل الرئيسية داخل المدينة، خاصةً في ظل محدودية البدائل المتاحة وارتفاع تكاليف التنقل بوسائل أخرى، فاستقرار أجور النقل ووضوحها يمثلان جزءاً هاماً من تنظيم الحياة اليومية داخل المدن، نظراً لارتباط النقل بمختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية والتعليمية، كما أن ضبط التسعيرات يسهم في الحد من حالات الاستغلال التي تظهر خلال فترات الأعياد والمناسبات،

ومع استمرار العمل بالتعرفة الحالية منذ أشهر، وارتفاعها من ألفي ليرة سورية إلى ثلاثة آلاف ليرة سورية على مختلف الخطوط دون قرار رسمي معلن، إضافةً إلى وصولها في بعض المناسبات إلى خمسة آلاف ليرة سورية للراكب الواحد، يبقى ملف النقل الداخلي في مدينة قامشلو من القضايا الخدمية التي تتطلب متابعة وتنظيماً ورقابة أكثر فاعلية، لضمان الالتزام بتسعيرة واضحة ومعلنة ومنع أي تجاوزات أو استغلال قد ينعكس سلباً على المواطنين الذين يعتمدون بشكل يومي على وسائل النقل العامة.

من الرقابة إلى التشجير.. جهود متواصلة لتحسين الواقع الخدمي في تل تمر

مركز الأخبار ـ تستمر بلدية الشعب في تل تمر بمتابعة أعمال التأهيل والتطوير عبر كافة مكاتبها، بهدف تحسين البنية الخدمية وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للسكان.

بحسب الصفحة الرسمية لبلدية الشعب في تل تمر على الفيسبوك، شهدت مدينة تل تمر وريفها خلال الأيام الماضية سلسلة من الأنشطة الخدمية والرقابية والبيئية التي نفذتها البلدية، في إطار تعزيز جودة الخدمات العامة، من ضبط المخالفات، والحفاظ على البيئة والسلامة العامة، إلى جانب متابعة مشاريع التشجير في المنطقة.

الرقابة الميدانية وتنظيم المرافق العامة

نفذت بلدية تل تمر، بالتنسيق مع قسم الضابطة الميدانية، جولة ميدانية شاملة شملت الطريق الدولي M4 والمناطق التي أزيلت منها العشوائيات، إضافةً إلى دوار الكبير ومحطة محروقات بلدا، كما تابعت الفرق المختصة أوضاع بسطات الخضار والسيارات المتوقفة في الأماكن غير المخصصة لها، بهدف التأكد من الالتزام بالأنظمة وتحسين حركة المرور وتعزيز مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

جهود بيئية

في إطار المتابعة البيئية، أجرى فريق قسم البيئة جولة تفقدية شملت مشافي مدينة تل تمر والمركز الصحي في تل نصري، حيث تم جمع النفايات الطبية ونقلها بشكل دوري وآمن إلى المواقع المخصصة لمعالجتها والتخلص منها وفق الإجراءات المعتمدة.

وفي سياق متصل، تمكنت فرق الطوارئ بمساندة الأهالي من إخماد حريق واسع اندلع في قرية الخزنة بمنطقة جبل كزوان، وأسفر عن احتراق نحو ألف دونم من محصول الشعير دون تسجيل أي إصابات بشرية، وساهمت جهود الاستجابة السريعة، رغم الرياح والجفاف اللذين ساهما في انتشار النيران، في السيطرة على الحريق ومنع امتداده إلى المناطق المجاورة.

تطوير البنية الخدمية

كما واصلت بلدية تل تمر أعمالها الخدمية والتطويرية، حيث نفذ قسم المولدات بالتعاون مع لجنة المولدات جولة تفقدية شملت عشرة اشتراكات في مدينة تل تمر وبلدة تل حفيان الشرقية، جرى خلالها الكشف على صناديق العدادات وتصفيرها وتسجيل ساعات التشغيل بدقة لضمان استمرارية الخدمة وتحسين كفاءتها.

فيما تواصل فرق قسم الخدمات أعمال تأهيل الشريط الأخضر المحاذي للطريق الدولي M4، من خلال فرش الموقع بالأتربة وتجهيزه الزراعة وغرس عدد من الأشجار، إضافةً إلى إنشاء سياج حمايتها والحفاظ عليها، وتأتي هذه الأعمال ضمن خطة تهدف إلى توسيع المساحات الخضراء وتحسين المظهر الحضاري للبلدة، مع استمرار تنفيذ مشاريع التأهيل والتطوير وفق البرامج المعتمدة.